الثلاثاء 2 حزيران 2020
العدد 4063 السنة الرابعة عشرة
Mardi 2 Juin 2020 no 4063 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

فلسطين

السعودية «تشتري» أوقاف القدس: **فلتطبّق «صفقة القرن»!**

15

نقص المازوت يهدد بانقطاع الخلوي [2]

«قانون قيصر» الجوع للسوريين

[10 ـ 12]

دخل أمس «قانون قيصر» الأميركي حيّز التنفيذ بعد ست سنوات من بدء العمل على مسوّدته (أ ف ب)

تقرير

خطة الأمن الغذائي
التسوّل أولاً وأخيراً

4

تقرير

مشاريع قوانين لإعفاء المدارس من الاشتراكات

7

العراق

حوار بغداد ـ واشنطن
طهران تترقّب

14

المشهد السياسي

نقص المازوت يهدّد بانقطاع خدمة الاتصالات الخلوية

تسير حكومة حسان دياب على خطى سابقاتها في مسالة التعيينات الإدارية بعد رضوخها لجمهورية الطوائف واحزابها ورجال دينها. لكن مازالت التعيينات ترحّل من جلسة الى اخرى بحجة «النقاش في الآلية»، فيما تتهافت قوى سياسية ومصرفية على التحريض على الحكومة امام صندوق النقد

(مروان طحطح)

بات أكيداً أن ترحيل الحكومة بند التعيينات الإدارية يوم الخميس الماضي، لم يكن سببه تناقض الأسماء المقترحة مع قانون آلية التعيينات الذي أقره مجلس النواب الأسبوع الماضي، إذ لا تزال الحكومة تسير على نهج الحكومات السابقة بإعلاء مصلحة الطوائف والأحزاب على المصلحة الوطنية والكفاءة. من هذا المنطلق، تجزم مصادر وزارية بأن مجلس الوزراء يعتزم تعيين رئيس لمجلس الخدمة المدنية ومدير عام لوزارة الاقتصاد ومدير عام للاستثمار في وزارة الطاقة ومحافظ لمدينة بيروت، خلافاً للآلية المقرّة في القانون الذي يُتوقّع أن يرده رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى مجلس النواب قريباً. ويبدو أن قيود رجال الدين والسياسة المحكمة بقوة،

«تفسيد» سياسي - مصرفي على الحكومة أمام صندوق النقد

كبّلت أيدي حكومة الرئيس حسان دياب وجعلتها أسيرة خطوط حمر وتهويل بالعصيان المذهبي. وستشهد الحكومة يوم الخميس اختباراً في هذا المجال، إذ إن بعض الوزراء يؤكدون، خلافاً لزملاء لهم، أن ما سيُناقش بعد غد هو آلية التعيين لا التعيينات نفسها. وفي حال قررت الحكومة عدم الالتزام بالقانون الذي أقرّ، فستُجرى التعيينات بعد غد، أو الأسبوع المقبل، في إطار محاصصة سياسية - مذهبية اعتادها أهل الحكم منذ عقود. ويعقد مجلس الوزراء اليوم جلسة في السراي الحكومي، بجدول أعمال «عادي»، ومن دون التطرق إلى أي تعيينات. في الشق الاقتصادي والمالي، تستتبع الحكومة مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي. وقد عقدت يوم أمس اجتماعها التاسع مع الصندوق، ليتمحور النقاش حول موضوع الإصلاحات المالية، على أن تستكمل المشاورات غداً. وفيما تُعاني هذه المفاوضات من معضلة عدم وجود وفد لبناني موحّد (الوفد ينقسم إلى ممثلين لكل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة المالية، إضافة إلى جزء آخر يمثل مصرف لبنان)، ومن غياب الأرقام الموحدة بين كل من الحكومة ومصرف لبنان والمصارف، يبدو أن بعض القوى السياسية - المصرفية عدم جعل مهمة الوفد اللبناني أكثر صعوبة، من خلال مراسلة صندوق النقد للتحريض على الحكومة. ومفتاح دخول الصندوق سهل إذا تم عبر اتهام هذه الحكومة بالخضوع لحزب الله واستبعاد تنفيذها لأي إصلاحات جدّية من بين تلك الواردة في «خطة التعافي»، إذ علمت «الأخبار» أن رسائل وصلت إلى الصندوق من جهات سياسية - مصرفية، تتحدّث عن «سيطرة حزب الله على الحكومة، بما يمنعها من تنفيذ أي إصلاحات يمكن أن تعد بها»، فضلاً عن «سيطرته على المعابر غير الشرعية التي تهرّبُ البضائع من خلالها، ما يضرّ بالاقتصاد الوطني». أما أبرز «الفسّادين» لدى صندوق النقد، فأشخاص ومستشارون يدورون في فلك رئيس الحكومة السابق سعد الحريري.

مراكز «تاتش» من دون مازوت

من جهة أخرى، يبدو أن علامات الانهيار بدأت تصيب قطاع الاتصالات الخلوية، وتهدد بانقطاع الخدمة عن المشتركين. ففي نهاية الأسبوع، علِم وزير الاتصالات طلال حواط، والرئيس التنفيذي لـ«تاتش» ايمري غوركان، أنّ احتياطي المازوت لاستمرار عمل الشبكة بدأ ينفد. بالتزامن مع إدراكهما أنّ الموردين توقفوا عن تسليم المواد الضرورية، أو يقومون بذلك بعد وساطات من المديرين في الشركة، في ظل نقص المواد اللازمة لصيانة «خدمة العملاء» لتلبية طلبات وحاجات المشتركين، والنقص على صعيد المساعدين التقنيين المطلوبين، انتهاءً ببعض تراخيص العمل... قرأ الرجلان هذه التقارير، ووضعاها جانباً. لم يعتبرا نفسيهما معنيَين بالتحرّك لاستدراك الأسوأ، حتى ولو أدّى «الناي بالنفس» إلى انهيار شبكة «ميك 2». ويوم أمس، توقّف مركز الضنية عن العمل. لساعات عديدة بقي مشتركو «تاتش» من دون خطوط خلوية، حتى تمكّن المسؤولون من نقل المازوت من مركز إلى آخر لإعادة تشغيله. ويشارف مخزون كلّ المراكز على الانتهاء في غضون أيام قليلة، ما يعني توقّف الشبكة نهائياً عن العمل في حال لم يتمّ إيجاد حلّ مع موزّعي المازوت الذين يمتنعون عن تسليم المحروقات لتراكم المبالغ المستحقة على الشركة. القصة لا تتطلّب أكثر من طلب وزير الاتصالات من «تاتش» تحويل الأموال، ومراسلة المصرف بأنّ الوضع استثنائي، لذلك يجب تحرير المبالغ اللازمة، علماً بأنّ إدارة «تاتش» التي تتذرّع بانتهاء عقد الإدارة، وبالتالي عدم امتلاكها الصلاحية لتوقيع الفواتير، توقفت بقرار من غوركان عن توقيع الفواتير اللازمة قبل أشهر من انتهاء ولاية مجلس الإدارة (راجع «الأخبار» 31 أيار).

(الأخبار)

في الواجهة

برّي: العفو العام لم يؤجَّل كي يسقط

مذ رفعت جلسة مجلس النواب الخميس الفائت دونما إقراره، عُدّ اقتراح قانون العفو العام أنه اضحى من الماضي. وقُم الخلافات التي افصحت عنها الجلسة بين القوى الثلاث المعنية به، أوحى بوطأة النزاع الذي يمكن أن تتسبب فيه المثالثة

نقولا ناصيف

وشت طبيعة الخلافات والسجالات الحادة على اقتراح قانون العفو العام في جلسة البرلمان، الخميس المنصرم (28 أيار)، بأن من المتعذر الوصول الى اتفاق لاحق عليه. اظهرت التكتلات الثلاثة الرئيسية التي اختلفت عليه، الثنائي الشيعي والكتل المسيحية وتيار المستقبل، ان من المستحيل التوافق على ثلاثة بنود من الاهمية لدى كل منها تجعلها لا تتراجع عنها، ومن غير ان توافق كل منها على مطلب الفريق الآخر. ذاك ما كشفته سجالات الجلسة، ثم تعطيلها بما يتجاوز النصاب القانوني الى افقادها الميثاقية، على نحو ما فعله الرئيس سعد الحريري وكتلته النيابية.

ليست الصورة المتشائمة عن الاقتراح، كما عن المناخ الطائفي الحاد الذي رافق الجلسة، وجهة نظر رئيس البرلمان نبيه برّي. رغم رغبته في اقرار الاقتراح واستعجاله، وانهاء الملفات الثلاثة المنطوية عليه، ومن ثم تعذر حصول ذلك، قرأ نتائج جلسة الخميس على نحو مختلف واكثر تفاؤلاً:

1 - لم يؤجل بتّ الاقتراح والتصويت عليه كي يسقط، بل ليعيد تأسيس التوافق الذي رافق محطات الاعداد له بتأنٍ، في اجتماعات اللجان النيابية المشتركة، وقادته الى الهيئة العمومية. تالياً، فإن الاقتراح ليس في حاجة الى اعادة درس في اللجان، بل توفير الظروف السياسية لطرحه مجدداً على نحو ما كان منتظراً حصوله الخميس، كجزء لا يتجزأ من التوافق القائم من حوله. بحسب ما يسمعه المطلعون على موقف برّي، تحتاج اعادة طرح الاقتراح الى التوقيت السياسي المناسب، بعدما ادرك الافرقاء جميعاً الحاجة اليه والى «مبدئيته» حتى.

2 - يشير رئيس المجلس الى ما يعتبره قضية جوهرية رافقت الاعداد للاقتراح، تكمن في ان التوافق الذي تم من حوله «محاولة جديرة بالبناء عليها»، وهو سبب كاف على الاقل كي لا يؤخر طويلاً اعادة طرحه. وفق ما يقول، فإن الكتل الرئيسية في المجلس استطاعت الوصول الى اكثر من قواسم مشتركة حيال بنوده «من شأن البناء عليها في مواضيع وطنية اخرى تحتاج الى توافق مماثل».

ما يعنيه ايضاً أن الافرقاء الرئيسيين توصلوا الى اقتناع تام بأن احداً منهم لا يسعه بمفرده، بلا شركاء، اخراج قانون عفو عام على قياسه وحده، او يستجيب مصالحه هو بالذات، واهمال وجهة نظر اطراف آخرين ومصالحهم. دارت مفاوضات طويلة وتفصيلية حيال الملفات الثلاثة التي تضمنها الاقتراح، المتعلقة بالمحكومين الاسلاميين والاتجار بالمخدرات واللاجئين اللبنانيين الى اسرائيل. كل من الكتل تلك تمسّك بأحد الملفات الثلاثة ورفض الملفين الآخرين، او على الاكثر ابدى استعداده القبول بثان ورفض الثالث. رغم التناقض الذي رافق تشتت المواقف، انتهى الافرقاء المعنيون الى الاخذ في الاعتبار قاعدة «ما يترك كله لا يترك جله». وهو مغزى توافقهم على تسوية لا احد خاسراً فيها، وكلهم رابحون بحصص مقبولة يسهل الاقتناع بها.

يقول برّي - الذي اراحته هذه الخلاصة عن هذا الجانب - ان هؤلاء سلّموا بضرورة «التفاهمات الوطنية والوصول الى وعي سياسي لا يدخل البلد في متاهات هو في غنى عنها في احوال التدهور الحالي».

3 - مع ان اقرار الاقتراح تعثر في اللحظة الاخيرة، واكثر ما أثار استغرابه انسحاب الحريري وكتلته على نحو فاجأه، يقول برّي ان ثمة محاولة مفتعلة توخت الوصول الى هذا التعطيل. بيد ان هذه السلبية وضعت قاعدة اضافية كانت المرة الاولى تتجلى من خلال مجلس النواب، هي ما يسمّيه برّي «ثقافة التسامح». في رأيه ان تخلي الافرقاء المعنيين، واحداً تلو آخر، عن بعض الشروط والقبول بتفهّم المصالح المتبادلة، اتاح الوصول الى تسوية سياسية في العفو العام. ذلك ما عناه عندما وضع في الجلسة العامة «الوحدة الوطنية في منزلة المقاومة».

4 - بالتأكيد كان يفضّل ان تكون ضوابط عودة اللاجئين اللبنانيين الى اسرائيل اكثر مما تقرر، بيد انه ابدٍ وضع حد نهائي لهذا الملف الذي - في اعتقاده - اضحى كشوكة في حلق، يُراد استغلاله بـ«شرور» لاثارة عصبيات مضللة الى حد التعرض الى الوحدة الوطنية، كالقول انه «ملف مسيحي محض» مع ان في عداد هؤلاء شيعة كثيرين ذهبوا الى اسرائيل بسبب ارتكاباتهم في حقبة الاحتلال الاسرائيلي. اضف ان دون العائدين المحتملين الى البلاد قيوداً متشددة لن تفتح الطريق امام حملة الجنسية الاسرائيلية او المتزوجين من اسرائيليات او اولئك الذي انشأوا مصالح هناك ممن يمثلون «العمالة الفاقعة». ناهيك بمسألة مهمة يوردها ايضاً، هي ان فرصة العودة تضع مرجعية الاحتكام بين يدي القضاء والقانون «لكن تحت سقف التسامح». في حصيلة الامر لن يعود من هناك الا المقطوع من شجرة.

> **اعادة طرح العفو مرتبط بتوقيت سياسي لا بإعادة مناقشة**

5 - لم يكن طرح رئيس المجلس التصويت على الاقتراح بمادة وحيدة وليد الجلسة العمومية، بل قرره سابقاً بعد مناقشته مع الكتل تفادياً للدخول في السجالات عند طرح الاقتراح مادة مادة. اذذاك ستعمد كل كتلة الى اطراء ملفها و«الحرتقة» على الملفين الآخرين، ما يفضي الى تبادل الاعتراضات، وتالياً تهشيم الاقتراح واسقاطه. اصراره على ان يكون كلاً لا يتجزأ في التصويت له، كما هو، حمله على التفكير في الاقتراع عليه بمادة وحيدة. ما رامه رئيس المجلس ان لا تخرج الشياطين من الاقتراح، يقيناً منه بأن في كل اقتراح او مشروع قانون شياطين، لكن ايضاً في كل انسان شيطان.

6 - ساء برّي تصوير التعاطي مع العفو العام كما لو ان ليس لدى السنّة الا الداعشيون والمتطرفون، وليس لدى الشيعة الا مهرّبو المخدرات والمتاجرون بها والمطلوبون، وليس لدى المسيحيين الا العملاء. مع ان لدى كل من هؤلاء خليطاً من اولئك، يقول رئيس المجلس ان «التعميم ظالم». يتوقف خصوصاً عند المطلوبين البقاعيين «المتروكين الذين يلاحقهم العوز والفقر»، قائلاً: «ليسوا كلهم مهرّبي مخدرات او مروّجين. من بين المطلوبين 32 الفاً لا علاقة لهم بذلك سوى ان اسماءهم وردت في التحقيقات او على صلة بمتهمين، ولم يمثلوا امام القضاء خشية توقيفهم، فصدرت في حقهم مذكرات توقيف، فاضحوا ملاحقين وبينهم محكومون غيابياً».

برّي: التصويت على الاقتراح بمادة وحيدة لتفادي اخراج الشياطين منه (هيثم الموسوي)

تقرير

العودة إلى الشارع السبت: سباق بين «الكتائب» والمجموعات

تعود الانتفاضة الى ساحة الشهداء يوم السبت المقبل، في إطار مطالب معيشية واقتصادية. الدعوة ليست من تنظيم مجموعات الانتفاضة، إلا انها قررت تلبيتها «لحماية التحرك من المتسلقين»، بعدما تبيّن ان بين المنظمين حزبي الكتائب وسبعة

(مروان طحطح)

رلى إبراهيم

يستعدّ بعض المجموعات «المدنية» للعودة إلى الشارع. التحرك يوم السبت المقبل ليس بالمفرّق أمام وزارة أو منزل نائب، بل في ساحة الشهداء كما اعتادوا في البداية. المفارقة هنا أن دعوة النزول الى الساحة بقيت لنحو أسبوعين من دون راعٍ رسمي لها، ولكنها مذيلة بتوقيع «ثورة» من دون أي اسم آخر. غير أن مصادر بعض المجموعات تأكدت أخيراً من أن الدعوة يقف وراءها حزبا الكتائب و«سبعة»، بالتنسيق مع مجموعة «أنا خط أحمر». وسرعان ما بدأت قناة «أم تي في» باستضافة ناشطين في الحزبين والمجموعة بهدف الحشد شعبياً لاعتصام يوم السبت المقبل، علماً بأن أحد الشعارات المطروحة بقوة في هذا الاعتصام هو الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة، المطلب الذي ينادي به الكتائب دائماً، ولم تعد تحمله أي مجموعة بارزة ناشطة ميدانياً، إذ يقول هؤلاء إن «الوقت اليوم غير مناسب لانتخابات مبكرة، ولا سيما أن العمل جارٍ على تنظيم حركة سياسية شاملة لخوض الانتخابات في شهر 6 حزيران المقبل، لسبب خلق منصة سياسية يخوض بها تجربة «ثورية». لاحقاً، أصدر تكتل «مجموعات ثورية» بياناً غمز فيه من قناة روكز والعميد المتقاعد جورج نادر والعسكريين المتقاعدين. فأكد أنه «يقظ وعلى يقين أن من تشوب تاريخه شائبة لا فرصة له عندنا، كيف بالحري أن نقبل تسلطه وتسلقه وإسقاطه بيننا لإسكات هدفنا الثوري». وأهاب البيان «بمن تسوّل له نفسه من ثوار 17 تشرين الرضوخ لهذا أو ذاك من الشخصيات السياسية (التي) غايتها إما البقاء في السلطة لأجل البقاء في حين نريد البناء، وإما يريد السلطة لغاية في نفس يعقوب، قد تكون المنصب للنصب والشعب بكرا بينسى». ورفض التكتل (قبول أو حتى مسايرة أو مجالسة أي لبناني شغل منصباً قبل انتخابات نيابية عادلة تعكس حكم اللبنانيين وفق مبدأ «كلن يعني كلن» الى المحاسبة».

هكذا، اضطر بعض مجموعات الانتفاضة الى إعلان مشاركته في اعتصام 6 حزيران المقبل، لسبب وحيد، وهو «المسؤولية التي رتبتها الدعوة غير الموقّعة على المجموعات بعد حشد حزبي الكتائب وسبعة ومجموعة خط أحمر وانضمام العسكريين المتقاعدين إليها عبر ناشطين مدنيين». فالمواطنون، على ما يقول بعض المجموعات، لا يعرفون هوية المنظّم. لكنهم سيشاركون في التحرك على اعتبار أنه يمثل الانتفاضة لا هذه التجمعات ذات الأجندة الواضحة. إذاً، «لا يمكن ترك الشارع للمتسلقين حتى يقودوه بحسب أجنداتهم التي أدخلوها بذكاء الى الشعارات. ثمة من يقول أن مساعي «ركوب موجة الثورة» لن يدوم طويلاً، ولا سيما بعد تشكيل حركات سياسية واسعة وأفرادها معروفون، إذ يفترض أن تتبلور طبيعة التنظيمات السياسية التي تعمل عليها المجموعات في ما بينها خلال شهر أو اثنين».

> **أصدر تكتل «مجموعات ثورية» بياناً رافضاً للتنسيق مع النائب شامل روكز**

على مقلب آخر، عادت الأمور الى طبيعتها في محيط القصر الجمهوري ومجلس النواب بعد نهار صاخب يوم أول من أمس، إذ نظّم بعض الناشطين مسيرة بالسيارات على طريق بعبدا، وتمكنوا من اختراق الحاجز الأمامي للقصر. فحصل تصادم مع عناصر الجيش ومكافحة الشغب الذين حضروا الى المكان بعد نحو ساعة، وعمدوا الى ضرب الناشطين بالبنادق والعصيّ وتكسير بعض سياراتهم واحتجاز أخرى. كما تم توقيف شاب يدعى حسين كنج. على الأثر، تداعت المجموعات الى ساحة الشهداء لاعتصام اعتراضاً على توقيف كنج، سرعان ما انضمت اليهم «المنتديات» المؤلفة من شباب يناصرون شقيق رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، بهاء الحريري. فالتفّ هؤلاء لناحية مجلس النواب، ونجحوا في تجاوز البوابة المؤدية الى شارع المصارف، حيث اشتبكوا مع أحد عناصر حرس المجلس، قبل أن يسانده رفيقه ويطلق الرصاص في الهواء. قبيل ذلك، توجه بعض الناشطين الى محيط منزل وزيرة الدفاع زينة عكر، احتجاجاً على توقيف كنج.

رسائل إلى المحرر

توضيح من السفير اللبناني في الإمارات

ردّاً على ما نشرته صحيفة «الأخبار» اللبنانية في عددها الصادر السبت 30 أيار 2020 ويوم الاثنين 1 حزيران 2020

أوضح السفير اللبناني لدى دولة الإمارات العربية المتحدة فؤاد شهاب دندن، أن ما ورد في الصحيفة عن «تقليص لمهام الأجير في السفارة» م. ومنعه من تلقي أموال من الأهالي لإيصالها إلى أبنائهم السجناء اللبنانيين في السجون الإماراتية وعدم التوسّع في متابعة شؤونهم، تحسّباً من إحراج السفير جرّاء ذلك» مناف لحقيقة الأمر وواقع الحال، فبناءً على قرار وزارة الخارجية والمغتربين بتخفيض النفقات من البعثات اللبنانيّة في الخارج، رفض الأجير المذكور الاستمرار بالقيام بمهام المُعقب أو ساعي بريد السفارة بعد تقليص بدل اتعابه الشهرية الإضافية على راتبه كونه يستخدم سيارته الخاصة في هذه المهمة والتي من ضمنها إيصال أموال من الأهالي لأبنائهم السجناء، بالإضافة إلى تسلم وتسليم كل المعاملات من وإلى الإدارات الرسمية في الدولة. أضاف السفير دندن: إن هذه الخدمة لا تزال قائمة عبر شركة متخصصة تم اعتمادها للقيام بمتابعة معاملات السفارة في كل الدوائر الرسمية وإيصال أموال الأهالي لأبنائهم السجناء، وتمّ ذلك أخيراً وتحديداً قبيل عطلة عيد الفطر، ولدى السفارة إيصالات بذلك. أما في ما يتعلّق بمتابعة شؤون السجناء اللبنانيين، فالسفارة تقوم بكامل واجباتها بزيارتهم والاطمئنان على أوضاعهم داخل السجون، بغض النظر عن الأحكام الصادرة بحقهم، فإن السفارة لا تتدخل في الشأن القضائي الإماراتي، فالسفير شخصياً قام أخيراً بزيارتهم، قبل جائحة كورونا، ولا حرج في ذلك ولا فرق مهما كانت الأحكام الصادرة بحقهم، والقنصل السيدة جويل أنطون تقوم دورياً بزيارتهم والوقوف على احتياجاتهم، فهم سجناء لبنانيّون ولهم علينا حق رعايتهم بصرف النظر عن الأحكام الصادرة بحقهم. أما بالنسبة إلى ما يتعلّق بوضعهم في ظل وباء الكورونا، فالسفارة تتابعهم منذ بدء انتشار الوباء، وهي على اطلاع بإجراءات الوقاية المتخذة من قبل السلطات الإماراتية التي ستوافينا برد رسمي على مذكرة أرسلتها السفارة اللبنانية إلى الخارجية الإماراتية بهذا الخصوص.

السفير اللبناني لدى دولة الإمارات العربية المتحدة
فؤاد شهاب دندن

ردّ من شركة ميرامار

ردّاً على ما ورد في جريدتكم الموقرة يوم السبت 30/أيار/2020 تحت عنوان «بدء تحرير الأملاك البحرية المحتلّة» (...) نرى من الواجب والضروري توضيح ما يأتي:

ـ (...) إن ما يدعو إلى الاستغراب أن اللجوء إلى القضاء أصبح مستغرباً من البعض، فلقد تمت مطالبة الشركة بأمر تحصيل صادر عن وزارة الأشغال وتم الاعتراض عليه أصولاً أمام المحكمة المختصة التي أوقفت تنفيذه.

ويهمنا أن نشير إلى الحقائق الآتية:

● إن مجلس شورى الدولة ليس المرجع القضائي المختص بالطعن في القرارات الصادرة عن حضرة النائب العام التمييزي.

● إن القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة بناءً على مراجعتنا بتاريخ 2019/5/7 برقم 2019/2018/599 «قضى بإبطال المرسوم ذي الرقم /1573/ الصادر في 2017/10/13 والجدول الملحق به وترتيب أثر هذا الإبطال على التخمين المعتمد لعقارات منطقة القلمون العقارية.

● إن مجلس شورى الدولة قرر إبطال المرسوم المذكور لأنه مشوب بعيب عدم عرضه على المجلس لإبداء رأيه واقتران باستشارته.

● إن أمر التحصيل الذي اعترضنا عليه أمام القضاء المختص صدر بناءً على تخمين المرسوم الرقم /1573/ الصادر في 2017/10/13 الذي قضى «القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة المذكور آنفاً بإعلان بطلانه».

● بعد إبطال المرسوم المذكور، أصبح أمر التحصيل الذي بني عليه باطلاً لأن ما بني على باطل هو باطل. ولم يعد أمر التحصيل مبنياً على أي تخمين ما يزال ساري المفعول.

● بعدما أبرزنا لمحكمة الدرجة الأولى في الشمال الواضعة يدها على الاعتراض على أمر التحصيل القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة، أصدرت قراراً وقتياً بوقف التنفيذ حفاظاً على الحقوق ومنعاً للضرر.

● إن الوقائع والقرارات المذكورة تثبت ثبوتاً كاملاً أن قرار وقف التنفيذ بني على أساس قانوني سليم ولم يصدر أبداً بناءً على أية مداخلات سياسية أو غير سياسية.

إننا نؤكد مرة أخرى أن اللواء أشرف ريفي لا يملك أي سهم في شركة الميرامار السياحية، كما أن زوجته الأستاذة سليمة أديب تملك في الشركة /660/ سهماً من أصل /1,347,000/ مليون وثلاثمئة وسبعة وأربعون ألف سهم، أي فقط شاليه واحدة خاصتها كما هو ثابت في قيود السجل التجاري وفي دفاتر الشركة.

بالإضافة إلى أن أسهم الشركة تعود ملكيتها لأكثر من مئتين وخمسين مساهماً.

ـ لسنا بحاجة إلى التذكير أن شركتنا كما عموم المواطنين اللبنانيين تحت سقف القانون وأن لجوءنا إلى القضاء هو حق مكرس لا يمكن تصوير استعماله بأنه تسيير لبعض القضاة وأداة استخدمتها شركتنا لإبطال قرار كما ورد في المقال لأن القضاء اللبناني كان وما زال نبراساً للحقوق وإننا نحيّي بالمناسبة كل القضاة.

ـ وإننا نرفض أي تعرض لنا أو للقضاء، بأي طريقة، مع أسفنا لما صدر عنكم في هذا الصدد، راجين تحرّي الدقة والعبارات المناسبة.

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد أديب

تقرير

خطة دياب للأمن الغذائي: التسوّل أولاً وأخيراً

شاء رئيس الحكومة حسّان أن يكرّس سياسة الذين سبقوه. محبطاً الذين يراهنون على أي تغيير في السياسة الغذائية اللبنانية. وعبر منبر «واشنطن بوست»، اختار دياب أن يتوجه إلى الغربيين، حصراً للمنّ على لبنان بسلة غذائية تقي شعبه الجوع

فراس الشوفي

كتب رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، يوم 20 أيار الفائت، لا يخرج عن إطار سياسة «التسوّل الغذائي»، داعياً الغرب إلى إنشاء صندوق لوقف خطر الجوع الذي يهدّد اللبنانيين، وشعوب جنوب الكرة الأرضية بشكل عام. وهذا قطعٌ للشكّ، بأن رئيس حكومة ما بعد 17 تشرين، جاء ليكمّل عقليّة الاتكالية التي ينتهجها البلد منذ تأسيسه، لا لينقضها. وعملياً، عوضاً عن فتح الأفق أمام الخلق والإبداع في بلد لديه من الإمكانات البشرية والطبيعية ما يمكّنه من تخفيف خطر الجوع إلى حدوده الدنيا، اختار رئيس الحكومة «هون» الحلول، عبر اجترار سياسات الماضي والارتهان للقرار الغربي، السياسي والاقتصادي، من بوابة الغذاء هذه المرّة.

شرّح دياب الأزمة الغذائية كمن أعدّ خطاباً موجّهاً لنخبة محدّدة في أوروبا وأميركا. وتلك النخبة، المقرّرة، يفترض الرئيس أنّ إنسانيتها تجعلها تابه للجائعين فتسارع إلى نجدتهم وإنشاء الصناديق الغذائية لدعمهم. كما أنه راهن في رسالته المبطنة على استثارة خشية هذه النخبة، افتراضاً، من أمواج لاجئين جائعين، يقتحمون العراء في مراكب البحر المتوسط الهشّة وعبر هضبة الأناضول، نحو البلاد الباردة. واستند في مقاله إلى تقارير من «هيومن رايتس ووتش» والبنك الدولي، ليعلن أن نصف اللبنانيين لن يتمكّنوا من شراء غذائهم مع نهاية العام. وهي خلاصة منطقيّة إلى حدٍّ ما، تبعاً لعجز/ رفض السلطات اللبنانية، من سياسيين وحكومة ومنظومات دينية، عن إيجاد حلول بديلة لسياسات التسوّل، التي باتت اليوم تستجدي القمح واللحم والحليب بدل الدولارات.

فقدان السيادة الغذائية

في التشخيص، اختصر دياب أزمة الغذاء، بأسباب ثلاثة: الفساد وسوء الإدارة في العقود الأخيرة، وانعدام القدرة الشرائية لليرة وارتفاع مستوى البطالة في الأشهر الماضية، والإغلاق العام الذي أصاب العالم مع جائحة كورونا وأثّر ذلك على توريد سلاسل الغذاء العالمية واستيرادها. وتلك عوامل مؤثّرة ودافعة إلى أزمة غذاء خطيرة مقبلة، لكنّها ليست الأسباب الرئيسة المسؤولة. لأن ما يعانيه لبنان اليوم وسيعانيه غداً، هو نتاج طبيعي لتوجّه اقتصادي/ سياسي، اعتُمد منذ إنشاء الكيان، وفُرض واقعاً منتصف القرن الماضي، مع إعلان لبنان منتجع خدماتي استهلاكي، للمقيمين والزوار.

وإذا تمّ صرف النظر عن الضغوط السياسية التي أدّت إلى فصل لبنان عن سوريا اقتصادياً وزراعياً، ثم مرحلة الحرب وما سبّبته من انهيار لمنظومة الأمن الغذائي الأولية للبنانيين، فإن تثبيت سعر صرف الدولار خلال العقود الماضية وإغداق الفوائد المرتفعة على الإيداعات المصرفية، فكّل ما تبقى من القطاعات المنتجة في البلد، فاتّجه اللبنانيون إلى تخزين ودائعهم في المصارف بدل استثمارها. وهذه السياسة، خصوصاً من حكومات «إعادة الإعمار» التي نالت مباركة مجالس النواب المتعاقبة، لم تؤدِّ إلى انعدام الاستثمار في القطاعات المنتجة فحسب، بل ثبّتت عقلية الاستهلاك و«الفلس السهل» في وجدان اللبنانيين، واستذوق كثير منهم لعب دور الوساطة التي تدرّ مالاً سريعاً من دون جهد، على أعمال الزراعة والصناعة. أما من صمد في القطاع الزراعي (النباتي والحيواني)، بتحوّل نحو سياسة الربح السريع أيضاً، معتمداً على الزراعة الكثيفة، مع ما تعنيه من استهلاك للأسمدة والأدوية المستوردة، ما يرفع أسعار السلع ونسب السمية والتلوّث فيها.

ليس هذا فحسب، أدّى التسيّب المنهج في القطاع العقاري والمخططات التوجيهية التي لا تراعي مبدأ التكامل البيئي والزراعي، وتدمير أحواض الأنهار والمساحات الزراعية لحساب المشاريع السكانية الفارغة من السكّان والبناء العشوائي، إلى انعدام أي أمان غذائي على المستوى الوطني (طبعاً من الصعب استخدام مصطلح السيادة الغذائية في الحالة اللبنانية).

أمّا أخطر ما تكرّس في العقود الماضية، وأعيد تزكيته قبل يومين، من قبل خطّة دعم السلة الغذائية التي تقدّمت بها وزارة الاقتصاد، فهو تسليم مفاصل السلع الأساسية الغذائية في البلاد إلى الكارتيلات الضخمة الجشعة. وتلك نالت بالأمس دعماً من الدولة، لتستورد السلع الغذائية الجاهزة والمواد الأولية اللازمة في الزراعة والصناعة الغذائية من الخارج، فتعيد طرحها في الأسواق وتكسب أرباحاً مضاعفة، من دون أن تفيد صغار المزارعين وأصحاب الحرف والمشاريع الصغيرة، بما يقضي على أي قدرة فردية وجماعية على الإنتاج، لأصحاب الموارد المحدودة، وكذلك تكبيد المواطنين أعباء ارتفاع الأسعار التي يفرضها الاحتكار.

الحلول جذرية لأزمة وجودية

في الأشهر الماضية، قدّم العديد من خبراء الزراعة والتنمية المستدامة، أفكاراً لحلول تؤمّن أمناً غذائيّاً مرحلياً، وتشكّل معبراً إلى خطة مستدامة متكاملة لبناء السيادة الغذائية (راجع «الأخبار» الخميس 16 نيسان 2020: لبنان والسيادة الغذائية: القمح والفاصولياء أبقى من اللحم والدولار). في المقابل، جاءت خطة وزارة الزراعة (راجع الأخبار الثلاثاء 21 نيسان 2020، خطة الطوارئ الزراعية: الأمن الغذائي لسنة واحدة!)، وخطة وزارة الاقتصاد، بعيدةً كل البعد عن التجديد والبحث عن الحلول من خارج الأفكار المعلّبة القديمة، (راجع الأخبار: اقتراحات لتطوير خطة الطوارئ: «الزراعة بنت بيئتها»).

> تسليم مفاصل السلع الأساسية الغذائية في البلاد إلى الكارتيلات الضخمة الجشعة

يصف أكثر من خبير الأزمة الغذائية اللبنانية بـ«الوجودية»، ما يدفعهم إلى الاستنتاج بأن «الحلول يجب أن تكون جذرية». في اتصال مع «الأخبار»، يدعو أحد أبرز خبراء التنمية الزراعية في لبنان إلى «إصدار قرار فوري بتقييد استخدام المبيدات الكيميائية والأسمدة الكيميائية تمهيداً لوقف استخدامها بشكل نهائي في خطة قصيرة المدى، وإعطاء مهلة محددة أمام المزارعين، لاستبدال طرق وآليات زراعاتهم». وهذا الأمر «يحصل بالتوازي مع حملات توعية على الزراعة العضوية وتعليم الفلاحين على أساليب إنتاج أسمدتهم الخاصة على مستوى الأفراد والبلديات والتجمعات البلدية. أما على المستوى المركزي، فالعمل على إنشاء معامل لتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة طبيعية لتأمين البديل من السماد الزراعي المستورد وبأسعار زهيدة مقارنة مع كلفة الاستيراد.

أمّا الخبير مهنّد دباغ، فيؤكّد أن على الدولة أن «تقوم بشراء المواد الأولية اللازمة للمزارعين، وليس الكارتيلات، وتقديمها لهم مقابل حصص عادلة من الإنتاج لاحقاً، من ضمن سياسة الدعم الزراعي، بدل دعم الكارتيلات بفرق سعر صرف الدولار، ثم قيام هؤلاء ببيعها للمزارعين بأسعار خالية وعلى أساس سعر الصرف الحالي في السوق». ويقترح دباغ حلولاً لـ«تنظيم أسواق الحسبة في المناطق وفي بيروت، وخلق أطر توزيع بين المواطنين والمحال الصغيرة وبين المزارعين، عبر أسواق العرض في المحافظات والأقضية والتعاونيات والجمعيات الزراعية (تحتاج قوانينها إلى تحديث وتحديد مهام)». ومن الأمور المهمّة، التي يدعو إليها كل الخبراء، ومنهم دباغ، فهي «تفكيك منظومة الاستغلال في قطاع المواشي وإنتاج الحليب ومشتقاته، لتخفيف استيراد الأعلاف من الخارج، ووقف نزيف الدولارات، بالتوازي مع إيجاد آليات توزيع من المربّين إلى المستهلكين من خارج الدورة الحالية القائمة، التي تحقق الربح على حساب الدولة والمربّين والمستهلكين».

ومما لا شكّ فيه، أن أزمة تعويض البروتينيات اللازمة لتأمين غذاء اللبنانيين (حوالى 50% فقط ينتج محلياً)، تحتّم على الدولة زراعة المساحات الحالية الموجودة بالحبوب، ولا سيّما القمح والفاصولياء والبطاطا، والأعلاف التي تغذّي التربة وتؤمن مصدراً لإطعام المواشي، والسعي للحصول على دعم لتعزيز هذا النوع من الزراعات، بينما لا يزال الأمر ممكناً، بدل الاتكال على الدعم المادي الموجّه للاستهلاك وليس للإنتاج.

أما على المستوى الشعبي والاجتماعي، فيركّز الخبراء، ومن بينهم الباحث كريم صبّاغ، على ضرورة تغيير جذري في العادات الغذائية، والتقليل من الاعتماد على اللحوم، واستبدالها بالحبوب.

لبنان جزيرة؟

مسألة أخرى، بدت نافرة في مقالة رئيس الحكومة، وهي التخاطب مع العقل الغربي، والتغاضي التام عن حاجة لبنان إلى التكامل الزراعي والاقتصادي مع محيطه، أي سورياً والعراق والأردن. في العقود الأخيرة، شكّلت التجربة العراقية نموذجاً مهماً في كيفية تعامل الغرب مع أزمات الغذاء، إذ استخدم الجوع أداةً لتحطيم العراق في حرب النفط مقابل الغذاء، إضافةً إلى تجارب دارفور والكونغو ورواندا وسيراليون والصومال.

والسؤال الأهم، كيف يطلب رئيس الحكومة من الولايات المتّحدة و«مجموعة العشرين»، أن تفرض على الدول التي أعلنت وقف تصدير الحبوب، مثل روسيا وأوكرانيا، أن تستمر في التوريد؟ هل يتعامل دياب مع أميركا كشرطي عالمي؟ هل حاول دياب التواصل مع روسيا لتأمين كمية كافية من القمح ورفض الروس ذلك؟ أم أن «النقّ» على روسيا عند الأميركيين يسرّع في دعم لبنان؟

إن «الشحادة» ولو كانت سياسة لبنانية ناجحة لعقود، لا تؤمّن حلولاً مستدامة، وتبقي لبنان من الآن فصاعداً عالقاً بين الموت والحياة، في الوقت الذي يمكن فيه، وخلال ستة واحدة، توفير جزء كبير من الحاجة المحلية عبر تغيير السياسة الغذائية، لو توافرت الإرادة!

(هيثم الموسوي)

مقالة

عشرينيّة الانتصار واستكمال بناء الدولة

عشرينية عيد المقاومة والتحرير مساحة زمنية تتجاوز حساباتها عدد السنوات والأيام، إلى حسابات من نوع آخر، يبرز فيها عمق التغيرات التي جرت في هذه الفترة، سواء في بعدها التكتيكي أو الاستراتيجي، من خلال الأداء التراكمي للعمل المقاوم وتجذره وتحولاته المدهشة. ذلك أن البعض، في لحظات التحرير الأولى، بنى حساباته ورهانه وتعاطيه على قاعدة أن ما جرى طفرة ظرفية قابلة للتبدل في أي مرحلة أو منعطف سياسي، وخصوصاً أننا في منطقة تغييرات لا تهدأ وصراع نفوذ في غاية الشراسة.

هذه المقاربة المتوجسة التي بُنيت تحت وطأة ثقل أعوام الاحتلال والعجز عن محو صورة الصهيوني الذي «لا يُهزم»، أسقطتها الوقائع التي غيّرت كلياً منظور التعاطي الضيق مع الأمور، إلى آفاق جديدة أثّرت عميقاً في لبنان، الكيان والموقع والدور. وهذا يحتاج إلى معالجة بحثية متأنية، لا تسمح طبيعة الكتابة الحالية بالخوض فيها والإحاطة بمضامينها. لذا سنسلّط الضوء على نقاط نعتبرها أساسية في المرتكزات الوطنية التي ثبّتتها انتصارات المقاومة.

1 - معاناة لبنان في افتقاد أحد مرتكزات السيادة الوطنية منذ استقلاله أوجدت خللاً كيانياً كانت له تداعيات خطيرة. فالقوة الرادعة هي التي تؤمّن حماية للأرض والشعب، وتدفع نحو الاستقرار الفعلي، لا الهشّ الذي كان عنوان معاناة وطن منذ لحظة استقلاله وتفجّر مشكلة احتلال فلسطين والاعتداءات الصهيونية المتوالية التي كشفت عن ثغرة أساسية في اكتمال البناء اللبناني وحاجته إلى ركن القوة المفقود قسراً، نتيجة منع لبنان من تسليح جيشه وخضوع السياسيين فيه لفكرة قوة لبنان في ضعفه. كل هذا استطاعت المقاومة أن تغيره وتشكل انقلاباً في الصورة، وصولاً إلى لحظة الذروة عام 2000.

هذا الاكتمال التاريخي المميز لأركان قيام الدولة وامتلاك ناصية السيادة الفعلية، والانتقال من موقع الاستضعاف إلى مواقع توازن القوة مع العدو، تكرّس في محطتين أساسيتين: حرب تموز التأكيدية، ولاحقاً في حرب الدفاع ضد اجتياح وحوش العصابات التكفيرية التي حملت فكرة إبادة لبنان بمكوناته المختلفة وإسقاطه في أتون الهمجية المتوحشة.

هكذا أصبحت قوة لبنان المقاوم لازمة وجودية في ظل ارتفاع المخاطر في الإقليم، وضرورة استقرار لا يمكن تجاهلها، وقد تبلورت سياسياً في ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة.

2 - استقرار الجنوب اللبناني يشكل جزءاً من الاستقرار العام، لكن خصوصية ما تعرض له منذ عام 1948 من العدو، وانعكاس ذلك على كل مقومات الحياة، جعل هذه المنطقة بأهلها متروكة تحت رحمة العدو ومسار أطماعه الجغرافية والمائية. كل ذلك، بعد المقاومة والتحرير، أصبح في خبر كان، وتكفي جولة واحدة في المناطق الجنوبية، وصولاً إلى الحدود لإدراك المعنى العميق الإنساني والوطني الذي ثبّته هذا التحرير، وفي طليعته الأمان الكامل والاستقرار والشعور بالندّية.

3 - أمّنت المقاومة منذ عام 2000 أرضية صلبة لاستقرار كياني ضد عدو وجودي، وهذا كان من شأنه توسيع آفاق الاستفادة اللبنانية منه بشكل مؤاتٍ بعيداً عن كل مجريات السياسة اليومية واصطفافات القوى وتوازناتها الإقليمية.

إلا أن الأحزاب والقوى المختلفة لم تحسن الاستفادة ولم تملك الحماسة للذهاب باتجاه التفكير ببناء حقيقي للدولة المرتكزة على عامل استقرار متين (بعيداً من كل التضارب الأيديولوجي والسياسي والكوارث التي مرت منذ اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري، إلى حرب تموز التأكيدية النهائية لتوازن القوة وغيرها من الأمور)، وذلك لأن الأمور ـ ببساطة ـ تحتاج إلى رجالات دولة وشخصيات وأحزاب تؤمن ببناء دولة (ليس برفع الشعارات فقط)، وهذا ما كان مفقوداً ولا يزال. لمصلحة الدولة المزرعة التي تغوّل أقطابها القدماء والجدد في تحويل الوطن إلى مزارع طائفية ومناطقية، ريعها الاقتصادي يعود لهم من خلال النهب المنظّم والفساد والإفساد لتصل الأمور إلى اللحظة الإفلاسية.

إن يداً تحمي وتدافع وتريد أن تبني لم تقابلها يد تريد أن تخطط معها لبناء الغد.

وقد كان المطلوب دوماً، في البعد الداخلي، منع حزب الله من عرقلة المشاريع الخاصة وتحويل أي انتقاد لفسادهم إلى مواجهة طائفية... وكل ذلك أوصلنا اليوم إلى معادلة عجيبة. ففي حين أننا، بعد 20 عاماً على التحرير، أصبحنا أكثر قوة ومهابة وجاهزية وقدرة على حماية وطننا من الرياح التي تعصف بالإقليم... إلا أن جزء المعادلة الآخر يشهد سقوطاً مدوياً وفشلاً لكل سرديات السياسات الفاسدة التي لا يزال أبطالها هم أصحاب النفوذ الفعلي، ولا تزال مصالحهم تقودهم لا مصالح الوطن، وهم على استعداد لإطاحة كل مقومات الوطن للإبقاء على سلطتهم واستكمال الاستيلاء على ما تبقى من مصادر دخل أو أملاك للدولة. وإذا كان من بقية قوة لمشروع الدولة واحترام لوجودها، فهو بقدرتها الدفاعية والاستقرار الذي تؤمنه وتضحياتها السيادة والتحرير...

غالب أبو زينب

تقرير

مسلسل علي إبراهيم... حلقة جديدة

بعد ملفات حسابات الدولة وقطاع الاتصالات وجمعية المصارف والصرافين والمتلاعبين بالليرة، وما شهدته من «ضبضبة» وتبرئة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة من أي مسؤولية عن انهيار سعر صرف الليرة، قرر المدعي العام المالي هذه المرة طرق باب متعهدي ومقاولي الدولة. وبما أن المكتوب يُقرأ من عنوانه، يبدو أن القاضي علي إبراهيم ينوي مجدداً رمي قنبلة دخانية يقول عبرها إنه يشكلون شراكة مع المتعهدين، فضلاً عن التحقيقات المنقوصة والإجتزاء في تحديد المسؤوليات، ما ينتج استعراضاً شعبوياً لا يحصّل للدولة حقوقها ولا يقتص من المهدرين والفاسدين.

القوانين التي ترعى الصفقات العمومية ترتب مسؤوليات وموجبات على الجهات الإدارية، من إعداد دفاتر الشروط وصولاً الى التسلّم بعد التنفيذ، علماً بأن التسلّم النهائي هو إجراء تتملك بموجبه الادارة الأشغال الاستدعاء الأول لدفعة من المتعهدين أبرزهم جهاد العرب. أسئلة واجوبة على فنجان قهوة بضيافة إبراهيم، قبل أن يغادر المستدعى من دون أن يتضح مصير القضية، ولا تحديد أي مشتبه فيه!

وهنا تسجل ملاحظات على أداء النيابة العامة المالية، أبرزها غياب الملف المُعدّ مسبقاً من قبل الضابطة العدلية، وتحديد الفاعلين الأصليين، أي المسؤولين في المؤسسات العامة الذين يشكلون شراكة مع المتعهدين، فضلاً عن التحقيقات المنقوصة والإجتزاء في تحديد المسؤوليات، ما ينتج استعراضاً شعبوياً لا يحصّل للدولة حقوقها ولا يقتص من المهدرين والفاسدين.

ترتب مسؤوليات وموجبات على الجهات الإدارية، من إعداد دفاتر الشروط وصولاً الى التسلّم بعد التنفيذ، علماً بأن التسلّم النهائي هو إجراء تتملك بموجبه الادارة الأشغال وتبرّئ ذمة المتعهد. وبالتالي، فإن أي إجراءات قانونية أو قضائية أو جزائية بحق أي متعهد تستوجب بداية التحقيق في مدى مخالفة الشروط المالية والإدارية والفنية، والاستماع إلى الإستشاري وجهات الإشراف، وتلك المعنية بالتشغيل بعد التسلّم.

البارز في ملاحقة المتعهدين كشركاء في الإثراء غير المشروع، التهويل بإجبارهم على التنازل عن السرية المصرفية. لكنه يبدو تهويلاً شكلياً لتغطية الفاعل الأصلي للجرم من الموظف الرسمي أو القائم بخدمة عامة أو القاضي. في النهاية، تبدو النيابة العامة المالية كمن يمارس، حتى الآن، تحقيقاً انتقائياً. فتستدعي المتعهد من دون الاستشاري ومن دون البحث في مسؤولية الادارة المعنية أو لجان الإشراف والتسلّم، ولا الكشف على المشاريع المنفذة، ما سيعني، كالعادة، ختم التحقيقات الى الأبد.

(الأخبار)

قضية

وزارة الزراعة تُبيد النحل والشجر معاً!

حملة لرش مبيدات تتضمن مادة عالية السمّية في «توقيت خاطئ»

إيلده الغصين

بهدف حماية شجر الصنوبر والسنديان من حشرات البقّ والجدوب، أطلقت وزارة الزراعة حملة رشّ مبيدات، تتضمّن استخدام مادة «دلتاميثرين» (Deltaméthrine)، وهي مبيد حشريّ عالي السمّيّة، يؤدّي، بحسب البيئيّين ومربّي النحل، إلى «تسميم وإبادة الصنوبر والنحل معاً، وتترك ترسّبات سامة في العسل، ما يؤثّر في جودته ويمنع تصديره»، كما تتسبّب «في أذيّة السنديان ونوع من الطيور يسهم في أكل حشرة البقّ وحماية الصنوبر».

مشكلة الحملة التي أعلنتها وزارة الزراعة بالتعاون مع عدد من البلديّات، وتبدأ مرحلتها الثانية بين 8 و12 الجاري، لا تقتصر على استخدام هذه المادة السامّة وحسب، بل تأتي في توقيت «خاطئ»، إذ «يفترض الانتظار حتى شهر آب حين يأوي النحل إلى القفير. ففي هذا الوقت تنهي حشرة البقّ (Leptoglossus) مرحلتي البيضة واليرقة، وتصل إلى مرحلة الحشرة الكاملة. لذلك، فإن الرشّ في هذا التوقيت خاطئ ومؤذٍ»، كما أكد لـ«الأخبار» رئيس جمعية حماية وتنمية تربية النحل في لبنان (APIS) أمال وهبيه، لافتاً إلى أنه «كان يفترض التحرّك قبل هذه المرحلة، وتشكيل لجنة لتقييم الوضع في مناطق انتشار الصنوبر».

أما إعلان الوزارة عن تخفيف مقادير الـ«دلتاميثرين» في عمليّة الرشّ، فـ«غير نافع»، و«لا يلغي تسميمها النحل والشجر. كل ما في الأمر أن آثار التسمّم تظهر ببطء خلال أسبوع بدلاً من ظهورها بسرعة في غضون يوم واحد»، وفق وهيبه. وأكد «أن استخدام هذه المادة في مبيدات حشرات الصنوبر يتمّ للمرة الأولى، إذ لم تستخدم خلال عمليّات الرشّ التي جرت قبل ثلاث سنوات في فترة الجفاف، ولا نعلم سبب اللجوء إليها حالياً».

العلاقة بين النحل والصنوبر يختصرها وهيبه بالإشارة الى أنه «إذا أبيد النحل بسبب عملية الرش واستخدام الدلتاميثرين، فلن يمرّ في مرحلة التزاوج، وتتناقص عمليّة التلقيح الطبيعي بنسبة 70%، وتالياً لا يثمر الصنوبر». الضرر يشمل أيضاً غابات السنديان التي «لا خطر عليها ولا ضرورة لرشّها»... أما استهدافها بعملية الرش «فيعرّضها للاندثار»، والسبب هو «أنّ حشرة المنّ تساعد السنديان على إفراز مادة الندوة العسليّة التي تحدّ من تبخّر سائل الأشجار الغذّائي»، وتعتبر هذه العمليّة «آليّة دفاعيّة للسنديان للحدّ من التبخّر، فيما يتناول النحل المادة العسليّة في الفترة الحالية». كما أن الصعتر المنتشر في أحراج الصنوبر، والذي يقترب منه النحل خلال شهر تموز «سيتأثّر حتماً، وعليه فإن الفترة الأفضل للرش هي في آب، من دون استخدام الدلتاميثرين بل أدوية أخرى صديقة للبيئة».

المرحلة الثانية من الحملة ستشمل مناطق انتشار شجر الصنوبر في أقضية بعبدا وعاليه والشوف والمتن وكسروان. وهي ستجري بواسطة طوافات تابعة للجيش. وقد طلبت البلديّات من مربّي النحل «إقفال قفرانهم خلال عمليّة الرشّ ولخمس ساعات بعدها، أو إقفالها لمدّة 3 أيّام متتالية»، وهو ما تعتبر الجمعيّة أنه سيؤدّي إلى «توقّف عمل النحل وتكاثره واحتمال اختناقه»، فيما لن تحمي عملية إقفال القفران النحل من التسمّم والموت، بل هي «فقط تبعد الموت عن النحل السارح، وبعد فتح القفران ستنفق بعض عاملات النحل في المراعي، فيما يعود بعضها الآخر برحيق ونحو عسليّة وحبوب لقاح مسمومة». وهذا كلّه يؤدّي إلى «آثار سمّيّة طويلة الأمد على اليرقات والحاضنات وانذثار بطيء يستمرّ لمدّة شهر على الأقلّ (مدّة تفكّك المبيد)».

(مروان طحطح)

هذه الأسباب وغيرها، شرحتها جمعيّة حماية وتنمية تربية النحل في لبنان أمس، في رسالة مفتوحة إلى كلّ من وزير الثقافة والزراعة عباس مرتضى ووزير البيئة (وشؤون التنمية الإدارية) دميانوس قطّار. وفنّدت فيها أن «الدلتاميثرين مبيد حشريّ عالي السمّيّة يبيد الحشرات من خلال الملامسة أو الجهاز الهضمي. ولا ينحصر أثره على حشرة أو اثنتين، بل يتعدّاهما إلى كلّ الحشرات الضارّة والنافعة، وصولاً إلى العصافير التي تأكل الحشرات، ومنها البقّ». ولفتت الى أن مدّة تفكّك الدلتاميثرين «تصل إلى 8 أيّام على الأزهار و4 أسابيع على الأوراق، ما يؤدّي إلى تسمّم رحيق الأزهار (Nectar) وحبوب الطلع (Pollen) وإفرازات الأوراق، وخاصّة إفرازات المنّ على السنديان، وهو ما نسمّيه الندوة العسليّة (Miellat)، وهذه جميعها يجنيها النحل ويتسمّم بها». ترسّبات الدلتاميثرين تشمل «العسل وحبوب اللقاح المخزّنة في القفير، ما يؤثّر على معايير جودته وإمكانية تسويقه. لذلك، فإنّ العديد من الدول يمنع استعمال هذا المبيد خلال فترات الإزهار وفترات الندوة العسليّة»، وفق الرسالة.

وكان مرتضى أطلق حملة رشّ المبيدات لحماية أشجار الصنوبر والسنديان في 21 أيار الماضي، من قاعدة بيروت الجويّة بالتعاون مع الجيش اللبناني، بهدف «حمايتها من حشرات البقّ والجدوب». وأشار حينها إلى «تراجع إنتاج الصنوبر من 1200 طن الى 200 طن في السنوات الأخيرة، بسبب عدم حماية القطاع والثروة الحرجية». وهو ما يتفهّمه مربّو النحل، لكنّهم يطالبون بحماية التوازن البيئي وزيادة الإنتاج الزراعي بما يشمل إنتاج العسل والحدّ من التلوّث. وعليه، طالبت الجمعيّة في رسالتها بـ«إعادة النظر في عمليّة رشّ الدلتاميثرين على غابات الصنوبر والسنديان وتقويم آثارها على النحل».

«الأخبار» حاولت الاتصال بمدير التنمية الريفيّة والثروات الطبيعيّة في وزارة الزراعة شادي مهنا، إلا أن خطه كان مقفلاً.

تقرير

«الكارتيل» يتهرّب من التدقيق في الموازنات

مشاريع قوانين لإعفاء المدارس من الاشتراكات

فاتن الحاج

تتوقع اتحادات لجان الأهل من وزير التربية طارق المجذوب أن يكون حاسماً في ملف الأقساط والموازنات، كما كان في موضوع «الإفادات» والترفيع إلى صف أعلى، بعد تعطيل قسري دام نحو 3 أشهر ونصف شهر بسبب «كورونا». وتنتظر الاتحادات انتهاء المهلة الممددة لتسليم إدارات المدارس الخاصة ملاحق الموازنات في 5 حزيران الجاري لمطالبة الوزارة باستخدام صلاحياتها، والتدخل لإعادة دراسة كل الموازنات التي يقلّ فيها خفض الأقساط عن 35%.

هل يسمح تعليق المهل للمدارس ــ الدكاكين برفع لوائح بتلامذة جدد؟

وفي اجتماع لجنة الطوارئ التربوية المكونة من ممثلي الأهل وينسق معدل التلامذة السنوي في المدارس. أما بالنسبة إلى صفوف الشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الأربعة، فتحدد تفاصيل انتقال التلامذة فيها بعد صدور القوانين بشأنها. يرق لم يتطرق إلى مصير أصحاب الطلبات الحرة في الشهادات الرسمية، التي ينتظر أن يصدر القرار بشأنها ضمن القوانين نفسها. لكن ما يستدعي الحذر في قرار الترفيع هو أن قانون تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية الرقم 2020/160 لغاية 30 تموز المقبل، ينطبق على مهلة تسليم اللوائح المدرسية التي تنتهي عادة في 31 كانون الثاني. وقد يترتب على ذلك إعداد لوائح اسمية جديدة، يمكن من خلاله لشبكة المدارس ــ الدكاكين المطالبة بالحصول على موافقات استثنائية، مخالفة للقانون، والاستمرار في تسجيل طلاب وهميين وترفيع راسبين من دون حصولها على إجازات لفتح المدارس أو ترخيص لمباشرة العمل فيها، ما يستوجب تدخل الوزير الحاسم لقطع الطريق على «بيع إفادات» تعادل شهادة رسمية.

الليسيه فردان: عدم دفع القسط الثالث

كان بارزاً أمس الحكم الذي حصلت عليه عضو المنسقية القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور المحامية ملاك حمية بوكالتها عن لجنة الأهل في مدرسة الليسيه فردان التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية. فقد أجازت قاضية الأمور المستعجلة في بيروت هالة نجا لأهالي التلامذة الامتناع عن دفع القسط الثالث من العام الدراسي 2019 -2020. وكرّس الحكم، بحسب حمية، «قانونية قرار وزير التربية وإلزاميته بإعادة درس الموازنات بعد تشكيك مدارس البعثة بهذه القانونية». كذلك فصل مسألة إعادة تسجيل الطلاب للسنة الدراسية المقبلة عن مسألة دفع القسط الثالث.

الحدث

عدّاد الإصابات إلى 1233 والأولويّة في الفحوص للمخالطين

على عتبة المرحلة الثانية من العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، لا يزال الخوف من الانزلاق نحو انتشار فيروس كورونا التحدّي الأبرز. صحيح أن حال الفيروس، اليوم، لا يزال ضمن السيطرة، إلا أن الخطر لم ينته، وخصوصاً في ظل الأعداد التي يسجلها عدّاد كورونا يومياً، والتي أضيفت إليها أمس 13 إصابة جديدة (7 مقيمين و6 وافدين) من أصل 736 فحصاً أجريت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 1233، منها 417 في العزل المنزلي، و74 حالة تخضع للعلاج في المستشفى. في مقابل هذا العدد من الإصابات، سجّل عدّاد الشفاء حتى يوم أمس 715 حالة، فيما استقر عدد الوفيات عند 27.

في ما عدا تلك الأرقام التي يحملها عدّاد كورونا يومياً، لا ملامح واضحة إلى الآن لقرب انتهاء الفيروس في البلاد، وخصوصاً في ظل عددٍ من التحديات التي لا تزال ماثلة، ومنها قرب العودة إلى الحياة شبه الطبيعية التي أعلن عنها خلال اليومين الماضيين، أضف إلى ذلك التحضيرات التي بدأت لعودة الدفعة الرابعة من رحلات الإجلاء. تحدّيان سيعيدان «ترسيم» حدود الفيروس، فإما البقاء في مرحلة الاحتواء، التي أعلن عنها وزير الصحة حمد حسن، وإما الانتشار. وما يحدد أحد الخيارين هو مدى التزام المواطنين بالإجراءات، وعمادها التباعد الاجتماعي وإرشادات الوقاية (ارتداء الكمامات) والتعقيم وعدم الاستخفاف بها «حرصاً على عدم الوقوع في المحظور». هذا ما أعاد التذكير به حسن، أمس، أثناء اجتماعه بفريق عمل الوزارة للبحث في كيفية مواكبة تخفيف إجراءات التعبئة العامة. هذا، التحدي في ما يخصّ عودة الحياة الطبيعية أقسى من تحدي عودة المغتربين، بحسب المصادر في وزارة الصحة، ولذلك فالمطلوب في مقابل العودة الالتزام «الحديدي» بالإرشادات الأساسية للحفاظ على أمرين أساسيين: استقرار الأعداد، وفي الوقت نفسه «أن تبقى المستشفيات قادرة على استيعاب الحالات المصابة، وخصوصاً في ظل القدرة المحدودة للقطاع الاستشفائي».

المطلوب مقابل تخفيف التعبئة الالتزام «الحديدي» بالإرشادات

في السياق نفسه، تكمل وزارة الصحة عملها في مجال الفحوص الموجّهة في المناطق، والتي كانت أمس محطتها في بعلبك. وإلى الآن، أجرت الوزارة 80 ألف فحص موجّه، جاءت في جلّها سلبية، باستثناء 3 إلى 4 حالات إيجابية. وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً إيجابياً يمكن الاستناد إليه لمعرفة مسار الفيروس.

وليس بعيداً عن أجواء فحوص pcr، علت الصرخة في بعض المناطق حول محدودية الفحوص، في ظل الحاجة إلى زيادتها لتواكب الأعداد المحجورة والتي تقدر بالمئات. امتعاض هؤلاء ينطلق من ضالة «الكوتا اليومية التي قررتها وزارة الصحة العامة لمستشفيات المحافظات»، على ما يقول قاسم طفيلي، رئيس لجنة الطوارئ لمكافحة عدوى كورونا في اتحاد بلديات الشقيف النبطية وخلية أزمة كورونا في بلدية دير الزهراني. واوضح أن «الكوتا» التي حددت بعشرين فحصاً لا تكفي في ظل وجود مئات المحجورين الذين يتوجب عليهم إجراء الفحوص بعد انتهاء مدة الحجر. والأنكى من ذلك أن «إجراء الفحص يستوجب الحجز في المستشفى»، لافتاً إلى أنه «في مستشفى نبيه بري الجامعي الحكومي في النبطية الحجوزات ممتلئة حتى تاريخ الثامن من الجاري»، متسائلاً عن «مصير من تنتهي مدة حجره خلال هذا الأسبوع وليس لديه إمكانية لإجراء الفحص على حسابه الخاص». في المقابل، نفت مصادر وزارة الصحة العامة أن يكون هناك «ما يسمى بالكوتا»، وأكدت أن «الفحوص تجرى اليوم، كأولوية، للمخالطين للحالات المثبتة، والوافدين». ولفتت إلى أن فحوص الكشف (PCR) «مستوردة وهي تخضع أيضاً لتقلبات سعر الدولار». ولهذا، فالأولوية للمخالطين والمشتبه فيهم ومن تظهر عليهم العوارض.

(مروان بو حيدر)

(الأخبار)

حراك طلابي ضد «دولرة» أقساط الجامعات

تضغط نواد طلابية ومجموعات شبابية في الجامعات الخاصة باتجاه مجالس الأمناء التي تدرس آثار الأزمة الاقتصادية. وفي مقدمها ملف الأقساط. ويواكب الطلاب اجتماعات المجالس، المقررة هذا الشهر. ولا سيما في الجامعة الأميركية في بيروت (5 حزيران) بحملة «التعليم مش سلعة»، احتجاجاً على «دولرة» الأقساط، وطرق تعاطي الإدارات الجامعية مع التعليم عن بعد والامتحانات سواء في الجامعة اللبنانية أم في الجامعات الخاصة. الحملة التي انطلقت أمس تمتد لأسبوع، وتتوّج باعتصام ينفّذ أمام وزارة التربية الاثنين المقبل.

وتشارك في الحملة مجموعات طلابية منها «شبكة المثبتة، والوافدين». ولفتت إلى أن فحوص الكشف (PCR) «مستوردة وهي تخضع أيضاً لتقلبات سعر الدولار». ولهذا، فالأولوية للمخالطين والمشتبه فيهم ومن تظهر عليهم العوارض.

(الأخبار)

تشرين»، «كافح»، و«حقي».

وفي السياق نفسه، لوّح النادي الثقافي الجنوبي في الجامعة الأميركية (حزب الله) بـ«تحركات وأفعال كبيرة تصل إلى الإضراب والاحتجاج الصاخب في ما لو لم تنفذ المطالب، وأبرزها حماية مصلحة الطلّاب وحقوقهم، وإعادة الأقساط إلى الليرة من دون أيّ زيادة، خصوصاً أنّ قرار دولرة الأقساط لا يزال غير مبرّر، كون الجزء الأكبر من نفقات الجامعة المتمثّلة برواتبّ العاملين ما زالت تدفع بالليرة». ودعا النادي إدارة الجامعة إلى الالتزام بالشفافيّة الماليّة، ووضع ميزانيّة الجامعة في متناول الطلّاب، «على رغم انعدام الثقة بهذه الإدارة». وشدد على «حماية حقوق العمّال والموظّفين والدكاترة، وعدم اللجوء إلى أيّ قرار اعتباطيّ وظالم بحقّ من يشكّلون عماداً أساسيّاً من أعمدة الجامعة».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كوندور ـ الطابق الثامن
■ للتفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15ـ01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

«قلعة فلسطين»: بين واقعية التحرير ومتغيّرات العصر

عمرو علان *

تشهد القضية الفلسطينية، هذا العام (2020)، تطوُّرَين مُفصليَّين يُذخِلان الصراع العربي ــ الإسرائيلي مرحلة تاريخية جديدة، حيث تَمثَّل التطوّر الأول بإعلان حكومة الاحتلال، بشكل عملي، إنهاء اتفاق أوسلو ومغادرة ما يمكن تسميته «لعبة» أو بالأحرى «خديعة» عملية السلام، وذلك عبر قرارها فرض سيادتها على المستوطنات في الضفة، وعلى كامل أراضي القدس المحتلّة؛ وكذلك تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن عزمه تطبيقَ «النظام الإسرائيلي» على أراضي الضفة الغربية. أمّا التطور الثاني، فتمثَّل في إعلان «منظمة التحرير الفلسطينية» الخروج من اتفاقية أوسلو، وكل الاتفاقيات المترتّبة عليها، بما فيها الاتفاقيات الأمنية أو ما يصطلح عليه بـ«التنسيق الأمني» مع حكومة الاحتلال، ومع الولايات المتحدة الأميركية على حدّ سواء. وهذان التطوران المهمّان يُلقيان على صانع القرار الفلسطيني المسؤولية في أن يؤسّس عليهما بما يستلزمانه في كل من الميدان والسياسة.

بداية، فإن الفصائل الفلسطينية مدعوّة للكفّ عن التنابذ في ما بينها وبين السلطة الفلسطينية بتصريحات الإدانة، فالوقت في هذه المرحلة أثمن من أن يُهدر في تسجيل النقاط، بغضّ النظر عن جدارتها. صحيح أنّ إعلان السلطة الفلسطينية الخروج من أوسلو جاء متأخراً، ومن الصحيح أيضاً أنّ الزمن سيحكم على جدية قرار وقف التنسيق الأمني، الذي بدوره لن يكون جذرياً إلا عبر مدى مقدرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس على فرضه على أرض الواقع، وعبر تغيير عقيدة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، لكن عملاً بمقولة إن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً، يوجب على كلّ المنظمات الفلسطينية، «فتح» وفصائل «منظمة التحرير» و«حماس» و«الجهاد»، مع الباقين، البناء على قرارات السلطة على أنها واقع، والتقاط هذه اللحظة المفصلية التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، والبدء فوراً بالتأسيس لاستراتيجية عملية تفضي إلى تزخيم الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، فتكون انتفاضة شاملة ومتصاعدة، بنَفَس طويل، فلا تتوقف حتى فرض الانسحاب الإسرائيلي الكامل من دون قيد أو شرط من كل الأراضي المحتلّة عام 1967. ويجب أيضاً عدم تشتيت الأفكار والجهود، من خلال الخوض في أيّ أطروحات لحلول نهائية في المرحلة الحالية، فلَيُغادر الاحتلال أراضي 1967 أولاً، وبعدها يكون لكلّ حادثة حديث.

هناك شبه إجماع في الأوساط السياسية، على أنّ العالم اليوم يمرّ في مرحلة سيولة تتجلّى في تحوّلات جوهرية في النظام العالمي، وتقلّبات في التوازنات الحاكمة على المسرح الدولي. وفي ظلّ هذه المراحل التاريخية من عمر البشرية، تتمكّن القوى على الساحة الدولية من الولوج بين التناقضات، وفَتْح لها فرصة فرض وقائع جديدة ملموسة على الأرض، يصعب فرضها في حالة السكون النسبي التي تسود العالم في معظم الأوقات. إنّ قانون التحولات التاريخية هذا يسري على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما هو في باقي النزاعات الدولية، فلا فرق فيه بين عربي وأعجمي.

إنّ القراءة الحصيفة لواقع العدّوين المنصرمين، وقراءة التطوّرات على الساحات الدولية والإقليمية والفلسطينية، تُفضيان إلى أنّ دحر الاحتلال عن أراضي 1967 من دون قيد أو شرط، بات هدفاً واقعياً قابلاً للتحقيق ضمن موازين القوى الحاكمة حالياً. فالظروف الحالية تختلف بشكل جوهري في نواحٍ عدّة، عن الظروف التي كانت سائدة وقتَ انتفاضتي عام 1987 وعام 2000، وهذا من شأنه أن يتيح إمكانية تحقيق الانتفاضة الثالثة، إنجازاً يفوق ما حقّقته الانتفاضتان السابقتان مجتمعتين، في حال حُسن التصرّف، هذه الظروف الراهنة المستجدة يمكن تفصيلها على ثلاثة مستويات:

ملصق للفنان الروسي بوريس إيفيموف (1900 - 2008)

1 ــ الظرف الدولي: لم يكن ما يسمى بالمجتمع الدولي ــ وهو في الحقيقة مجموع دول العالم الغربي الاستعمارية ــ إلا ضاغطاً على الشعب الفلسطيني وقواه، وعائقاً أمام نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه وإنجاز التحرير، فلذلك تُعدّ أي انكفاءة لهذا المجتمع الدولي فرصة للقوى الفلسطينية مجتمعة، بأن تغيّر وقائع وتُبدّل حقائق على الأرض في غمرة هذه الانكفاءة، فالدول الغربية اليوم والعالم بعيشان بدايات ركود اقتصادي حاد يُحتمل أن يتحوّل إلى انهيار اقتصادي على غرار الأزمة الاقتصادية عام 1929، وهذا من شأنه أن يُحدث اختلالاً في التوازنات الدولية، وسيُجبر الدول على التركيز في شؤونها الداخلية. إنّ نظرة سريعة لما هو عليه حال الاتحاد الأوروبي، اليوم في ظلّ انسحاب بريطانيا منه، وتبعات أزمة «كورونا» عليه، تعطي انطباعاً عن قادم الأيام، فحتّى كتابة هذه السطور مثلاً، لم يستطع الاتحاد الأوروبي الخروج بموقف موحّد تجاه «صفقة القرن»، بسبب غياب الإجماع بين أعضائه وفقدان القيادة.

يبقى العامل الأميركي الحاسم من بين العوامل الدولية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه يصحّ التعامل مع الأميركي ومع كيان الاحتلال كوحدة حال، فالتأطير الصحيح أنّ الثاني هو امتداد عضوي وانعكاس للأول. إنّ الولايات المتحدة الأميركية تمرّ في هذه الحقبة بأوضح مراحل تراجعها في قيادة العالم منذ حين، وذلك لأسباب موضوعية، فقد أخفقت الولايات المتحدة الأميركية في هجومها الاستراتيجي، منذ حرب أفغانستان عام 2001، في تحقيق أي نتائج حقيقية يمكن أن تُوظَّف في السياسة، سواء أكان عبر الحروب العسكرية المباشرة أم عبر حروبها بالوكالة من قبل كيان الاحتلال، أم من قبل منظمات أخرى كـ«داعش» و«القاعدة». تلك الحروب التي خاضتها، خلال العقدين المنصرمين، في منطقتنا «منطقة غرب آسيا»، كانت إخفاقاً، وذلك باعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب ذاته. وقد أتاحت هذه الإخفاقات لأقطاب دولية، مثل الصين وروسيا، فرصة الصعود وأحتلال مكانة متقدّمة على المسرح الدولي، إذ باتت تنافس ــ بشكل جدي ــ الهيمنة الأميركية في ساحات دولية عدّة، ولا يجوز هنا إغفال حقيقة أنّ هذه الإخفاقات العسكرية كانت نتيجة مباشرة لإنجازات قوى مقاومة متأصّلة في منطقتنا، سواء أكانت في غزة أم جنوب لبنان أم سوريا أم العراق أم حتى أفغانستان. تلك الإخفاقات أجبرت الأميركي على تغيير إستراتيجيته، والرجوع خطوة إلى الوراء نحو الاعتماد على العقوبات الاقتصادية، لكنّ الجوهري في الأمر يكمن في اتخاذ الأميركي قراراً بالانسحاب العسكري من منطقة غرب آسيا، أو على أقل تقدير تخفيض وجوده العسكري فيها، بما هو دون المستوى الغَلَياني، وهذا ما كان قد نصّ عليه ترامب جلّ برنامجه الانتخابي، كما أنّه من المرجّح أن مستجد «كورونا» سيُعجّل في تنفيذ هذا القرار، بسبب تزايد الأعباء على الداخل الأميركي مع وصول عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من 30 مليون شخص إلى الآن. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التغيير في السياسات الأميركية تجاه منطقة غرب آسيا، لم يبدأ مع الرئيس ترامب، فلقد كانت إرهاصات هذا التحوّل قد ظهرت في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، ما أدى إلى بدايات حدوث فراغ إستراتيجي في المنطقة، الأمر الذي أفضى بدوره إلى صعود قطبين في الإقليم هما إيران وتركيا. هاتان الدولتان سعتا، ولا تزالان تسعيان، إلى سدّ هذا الفراغ الاستراتيجي الناشئ، الذي خلّفه الأميركي، ولا يخفى على القارئ أن هذا التحوّل من شأنه أن يخلق وضعاً مغايراً كلياً لما كان عليه وضع المنطقة في السابق. يتّضح أنّ كلّ هذه التحوّلات الدولية هي ذات طابع استراتيجي بامتياز، فلا يستقيم من صانع القرار الفلسطيني، سواء أكان «منظمة التحرير الفلسطينية» أم باقي المنظمات الفلسطينية، إهمالها وعدم الإفادة منها عند صياغة استراتيجية جديدة تتناسب والمستجدّات، استراتيجية تلتقط اللحظة التاريخية، وتفيد منها من أجل تحقيق الهدف المنشود.

2 ــ الوضع الإقليمي: لقد هبط كيان الاحتلال من المركز الذي كان يحتلّه منذ نشأته في الاستراتيجيا لدى القوى الاستعمارية والولايات المتحدة الأميركية، من حيث كونه قيمة مضافة إلى كونه عاملاً مساعداً، بالرغم مما لا يزال يملكه من قوة نارية كبيرة وعتاد عسكري متقدم. هذا كان نتيجة مباشرة لإخفاقاته المتتالية في وظيفته العضوية، وفي أصل وجوده كمخفر متقدّم في المنطقة لرعاية مصالح القوى الاستعمارية، وضابط لإيقاع المنطقة على هوى تلك القوى. لقد كانت باكورة إخفاقات كيان الاحتلال الفاقعة، وهزائمه العسكرية هي اندحاره الذليل من جنوب لبنان، من دون قيد أو شرط في عام 2000، وانسحابه بعد ذلك من قطاع غزة مهزوماً من دون قيد أو شرط أيضاً، وتتالت بعدها الهزائم في عدوانه على لبنان في حرب تموز 2006 وعدوانه على قطاع غزة المحاصر عام 2008 ـ 2009 وعام 2012 وأيضاً في عام 2014. ففي كل هذه المعارك، لم يستطع كيان الاحتلال تحقيق أيّ من أهدافه المعلنة، ولا حتى المضمرة منها، فقد أخفق في:

أ. الاحتفاظ بأراضٍ كان قد احتلّها سابقاً.

ب. توسيع دائرة أحتلاله والسيطرة على أراضٍ جديدة.

ج. تحييد القوة المعادية وإزالة خطرها عبر سحقها كلياً، أو تدمير بنيتها العسكرية، بالقدر الذي لا تعود تشكل معه خطراً أو تحدياً استراتيجياً.

د. إضعاف الخصم وإنهاكه بالقدر الكافي الذي يصبح معه من الممكن فرض إرادته السياسية عليه.

بل على العكس، فقد فشل كيان الاحتلال في كل تلك المعارك في تحييد جبهته الداخلية عن الصراع، كما كان الحال عليه في سنوات خلت، وباتت جبهته الداخلية ومستوطناته مع منشآته العسكرية المتأخّرة والمحصّنة جزءاً أساسياً من المعركة، بفضل التطوّر النوعي في صواريخ حركات المقاومة، وبفضل الأسلحة الكاسرة للتوازن التي باتت بحوزتها، وأيضاً بفضل التطوّر النوعي في تكتيكات حركات المقاومة العسكرية وإبداعاتها في نظرية الحرب غير المتكافئة، ناهيك بالقدرة البشرية المحترفة والروح القتالية العالية لمقاتلي تلك الحركات، وهذا هو الأساس في كسب أي معركة.

إننا نجد في التجارب العسكرية العملية، في العقدين المنصرمين، إثباتاً حسّياً على تراجع قيمة جيش كيان الاحتلال من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية على حدّ سواء. فهو غير قادر على القيام بعمليات ذات طابع تكتيكي تؤدي إلى نتيجة استراتيجية، ولا عاد قادراً على إلحاق هزيمة بائنة بعدة جيوش عربية على أكثر من جبهة في ستة أيام. ولم يعد الفاصل بينه وبين أي عاصمة عربية هو سرعة الدبابة، بل نجد أنه بات يبحث عن معارك استرداد الهيبة، وهذه هي أبرز علامات الأفول لدى الجيوش (الحضارات) على حد قول ابن خلدون.

هذا الوضع من التراجع، الذي وصل إليه كيان الاحتلال في الإقليم، يزداد تفاقماً مع مرور الأيام، فها هي سوريا على طريق استرداد أراضيها بشكل كامل، ولقد بات لديها جيش متمرّس في كلّ صنوف القتال، ويمتلك سلاحاً روسياً نوعياً وحديثاً. وبفضل سنوات الحرب ـ إن كان لها أي فضل ـ أصبح الجيش السوري مع قوات حزب الله والحرس الثوري الإيراني، بمثابة وحدة واحدة، تتبع لغرف عمليات مشتركة، وبات يوجد على تخوم جبهة الجولان المحتل هذا المزيج من القوات المحترفة، الذي يشكّل عامل ضغط حقيقي على كيان الاحتلال. إن كلّ قيادات كيان الاحتلال السياسية والعسكرية، تأخذ هذا التطوّر على أقصى درجات الجدية (التواجد الإيراني في سوريا) بحسب تصريحاتهم، ونجد أنّ الدولة السورية ولغاية الآن، لم تتجاوب مع الرغبة التي أبداها كيان الاحتلال للأمم المتحدة، بإعادة تفعيل العمل باتفاقية «فكّ الاشتباك 1974»، وعودة قوات الـ«يونودوف» إلى الحدود، ما يبقي الوضع مفتوحاً على كل التطوّرات في تلك الجبهة، ولا يبدو أن كيان الاحتلال سيتخلّص من هذا الظرف الإقليمي الضاغط المستجد في الوقت المنظور على أقل تقدير.

أما على جبهة جنوب لبنان حيث حزب الله، فلا داعي إلى تفصيل ما لا يحتاج إلى تفصيل، وتكفي العودة إلى مخرجات مؤتمرات «هرتسيليا» في السنوات الماضية، التي صنّفت حزب الله على أنه خطر استراتيجي على حدود فلسطين المحتلة (حدود إسرائيل)، هذا التطوّر الإقليمي مستمر، ويتعاظم في القدرة البشرية والتسليحية كمّاً ونوعاً منذ عام 2000، وحزب الله هو من يصحّ فيه القول بكل موضوعية بأنه القيمة المضافة لدى قوى محور المقاومة.

ويبقى العامل الإيراني هو العامل الحاسم من بين العوامل الإقليمية، فإنه يتّضح للمتابع أن إيران هي قاطرة لمحور إقليمي صلب ومتفاهم في ما بينه، على الأهداف الاستراتيجية بوضوح. ويوصف هذا المحور بالجدية والقدرة، وهو يجيد استغلال نقاط ضعف العدو، كما يحسن اكتشاف الثغرات، ويُتقن توظيف موارده إلى الحد الأقصى، حتى لو كان لديه قصور في أي من تلك الموارد. ومن مزايا هذا المحور أيضاً، أنه يدرس الأخطار بعناية، والأهداف المرجوّ تحقيقها بدقة قبل الدخول في أي معركة، بحيث لا يخوض معارك تسجيل نقاط، أو يدفع أيّاً من أركانه لخوض معارك محكوم عليها بالفشل، أو أن يقوم بمواجهات انتحارية.

إنّ قوة إيران في تعاظم مطّرد على كل المستويات، والمتتبّع لصعود نجم إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 حتى الآن، يلحظ أنها قد تجاوزت كونها قوة إقليمية وجودياً على كيان الاحتلال فحسب، بل صارت حجر توازن في الإقليم في مواجهة داعم كيان الاحتلال الأول، الولايات المتحدة الأميركية. إنّ إيران في صيغتها الحالية تعدّ رافداً محورياً لنضال الشعب الفلسطيني، وهي بحسب أدبياتها مستعدة للذهاب إلى النهاية في دعم أي استراتيجية مبنية على المقاومة تجترحها الفصائل الفلسطينية في ما بينها، تمكّنها من الوصول إلى هدف إجبار كيان الاحتلال على الانسحاب من دون قيد أو شرط من كامل الأراضي المحتلّة عام 1967. يجوز في هذا المضمار، النظر إلى ما تقدّمه إيران إلى كلّ أطياف فصائل المقاومة في غزة، من دعم غير محدود أو مشروط، في التسليح الكمّي والنوعي وتقنيات التطوير والتصنيع العسكري، بالإضافة إلى التدريب العسكري ودورات الأركان، ومشاركة الخطط العسكرية، حتى باتت لدى فصائل المقاومة في غزة قوة عسكرية يعتدّ بها. وأما بخصوص الدعم المادي والإنساني فهذا تحصيل حاصل.

لا يوجد أي مبرّر كي يتحسّس أي فصيل فلسطيني من الدعم الإيراني، فإيران ليست معنية بالشأن الداخلي الفلسطيني. وبحسب استراتيجيتها، فهي جاهزة لدعم أي فصيل فلسطيني مستعد لرفع راية مقاومة الاحتلال، بغضّ النظر عن أيديولوجية ذلك الفصيل، وليس هذا من باب نلء الجراح، وإنما من باب سرد الوقائع، فقد صدر على لسان قمة هرم السلطة في إيران، أنه قد حان الوقت لتسليح الضفة على غرار غزة. جاء هذا التصريح على لسان المرشد الأعلى، خلال خطاب رسمي وعلني منذ فترة ليست بالبعيدة، ومذاك الحين كان العائق الأساسي أمام تفعيل هذا التوجّه الإيراني وجود التنسيق الأمني، فإن من لم يعدم الوسيلة في إيصال السلاح إلى داخل قطاع غزة المحاصر حصاراً خانقاً، لن يعدم الوسيلة في الضفة.

3. الظرف الداخلي الفلسطيني: «قلعة فلسطين»: لقد وصلت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» مع باقي فصائل المقاومة في غزة، إلى قدر من الثقل والمرونة في الميدان توازي فيه مرتبة حجر القلعة على رقعة الشطرنج في الاستراتيجية، بل تعادل القلعة في وضعية Connected Rooks. ومهما بلغت التباينات بين الفصائل الوطنية الفلسطينية، مع فصائل المقاومة في غزة في بعض التكتيكات، أو في مسائل أخرى داخلية، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن المقاومة في غزة باتت تشكّل للشعب الفلسطيني قوة عسكرية ضاربة حقيقية وازنة يُبنى عليها، وهي قادرة على ترجيح الكفة وتعديل مسارات الأحداث في الصراع. واضرب مثالاً على ما وصلت إليه فصائل المقاومة في غزة من اقتدار، فإننا نجد جنوداً إسرائيليين أسرى لدى حركة «حماس» في غزة منذ زهاء ست سنوات، وعلى رغم ذلك لم يستطع كيان الاحتلال القيام بعملية عسكرية حاسمة لإسترداد أسراه، ولا هو قادر على تحريرهم عبر عملية خاطفة خلف خطوط العدو بالاعتماد على قواته الخاصة «الكوماندوز»، لأنه على الأرجح لن يكون مصير تلك القوات الخاصة مغايراً لما آل إليه مصير قواته في عملية «حد السيف» في خان يونس، عام 2019، وما هذا إلا شاهد من شواهد عدّة.

صحيح أنه توفّر للشعب الفلسطيني قوة عسكرية مماثلة بقدر ما في الماضي، كما كان الحال عليه في الأردن في ستينيات القرن الماضي، وفي لبنان في سبعينيات القرن الماضي، لكنّ هذه هي المرة الأولى منذ عام 1948 التي يمتلك فيها الشعب الفلسطيني ما يقارب الجيش، من حيث التنظيم والقدرة العسكرية، وفي داخل أرض فلسطين، وفي هذا الفارق أساسي.

وآخر ما تجدر الإشارة إليه في الظرف الداخلي، أنه بات من الملح الخروج من حالة المراوحة في الوضع الفلسطيني، لأنه فعلياً لم يعد لدى الفلسطينيين أي شيء يختلفون عليه داخلياً، خصوصاً في ظلّ التطورات الأخيرة. فالسلطة في رام الله تجد نفسها في أسوأ ظروفها، نتيجة التضييق من قبل الأميركي ومن قبل كيان الاحتلال عليها اقتصادياً وسياسياً، وهي كسلطة لم يتبقّ لديها فعلياً أي أرض لتفرض سلطتها المفترضة عليها، ناهيك عن استباحة جيش الاحتلال الدائم لأراضي الضفّة. أما بالنسبة للحُكم في غزة، فهو يرزح تحت حصار خانق والأوضاع الإنسانية في القطاع جدّ صعبة، ومحاولات فكّ الحصار لم تأتِ بنتائج حقيقية إلى الآن. إنّ الخروج من حالة المراوحة هذه، ليس لها إلا طريق واحد، وهو الاشتباك الحقيقي والمباشر مع الاحتلال، وليس عبر مؤتمرات دولية لم ولن تقدّم أي حلول مستدامة، أو تعيد حقوقاً مغتصبة وذلك بالتجربة العملية.

بالإضافة إلى كل الظروف الآنفة الذكر، فإنّ هناك جملة ظروف أخرى ليست على القدر نفسه من الأهمية، لكن بالتأكيد يمكن للمنظمات الفلسطينية الإفادة من التقاطعات معها، من ذلك ما تقدّمه تركيا من دعم لبعض المنظمات الفلسطينية في القضايا الإنسانية، وعلى درجة أقل في السياسة، وأيضاً القلق الأردني الجدّي والمشروع من نتائج ضمّ مستوطنات الضفّة والقدس على كيان الدولة الأردنية، ووصاية العرش على الأماكن المقدّسة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

مجموع هذه الظروف المتغيّرة على الساحات الدولية والإقليمية والفلسطينية، من شأنها أن تنقل الصراع العربي ــ الإسرائيلي إلى بيئة مغايرة في توازناتها، عمّا كان الحال عليه في حقبة ماضية. هذه التوازنات المستجدّة تصب كلّها في مصلحة الشعب الفلسطيني، وتدعم فرصه في تحقيق إنجازات على أرض الواقع، فهي من جهة تضع بين أيدي الشعب الفلسطيني أوراق قوة فعالة يمكنه البناء عليها، ومن جهة أخرى تُضعف كيان الاحتلال وتضعه في بيئة استراتيجية معقّدة، يجد نفسه فيها محاطاً بقوى مقاومة فتية وصاعدة، لم تتوقف منذ عقدين من الزمن عن مراكمة الإنجازات تلو الإنجازات في الميادين. إنّ أي قراءة لا ترى هذه المتغيّرات من حولها، هي قراءة متكلّسة ترقب بعين الماضي، وليست قادرة على مواكبة العصر. إنّ قيادات كيان الاحتلال تدرك كل هذه المتغيّرات، فمراكز أبحاثه مليئة بالدراسات التي تتحدّث عن المأزق الإستراتيجي الذي يجدون أنفسهم فيه، وتنامي المخاطر الوجودية من حولهم بحسب توصيفاتهم هم، فهذا الكيان قد دخل طور الشيخوخة والترف، ولم يعد شعبه ولا جيشه مستعداً للتضحية أو القتال. وحكومة الاحتلال في إقدامها على خطوة الضم، إنّما تسعى لفرض واقع جديد على الأرض محاولةً بذلك استغلال حالة السيولة الحاصلة في الوضع الدولي، كغيرها من باقي اللاعبين على مسرح الأحداث، لكنّ رهانها على نجاح خطوتها وعدم تحوّلها إلى وبال عليها مبني على فرضية سوء تصرّف المنظمات الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني قد تشرّب الهزيمة، وفقد الأمل في التحرير. إنّ هذا رهان خائب، لأن الشعب الفلسطيني وقواه الحية في أوج عطائها، والانتفاضة بدأت مبكرة، ولا ينقصها إلا التأطير والتزخيم، فالضفة تغلي وغزة تغلي بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية جراء الحصار، وانسداد أي أفق سياسي، وهذا الغضب يجب أن يُستغل ويُوجَّه نحو الاحتلال؛ فهو بيت الداء وأصل البلاء.

الانتفاضة الثالثة قادرة، بدون شك، على فرض الانسحاب من دون قيد أو شرط عن أراضي 1967 ضمن الظروف الراهنة، ودليلنا على ذلك أنّ الاحتلال لم يصمد سوى أيام معدودات أمام انتفاضة كاميرات الأقصى الأخيرة، قبل أن يُجبر على التراجع. واستغرق فرض الانسحاب على الاحتلال من جنوب لبنان 18 عاماً، واستغرق إجباره على الانسحاب من قطاع غزة بعد ذلك خمسة أعوام فقط، وسيكون فرض الانسحاب عليه من أراضي الضفة على الأغلب خلال مدّة زمنية أقصر لطبيعة الأمور. إنّ إستراتيجية الانتفاضة المستمرّة والمتصاعدة، التي تفيد من كل أوراق القوة المتاحة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الظروف المستجدّة، هي استراتيجية قابلة للتطبيق، وتضع الصراع ضمن سياقاته التاريخية وهي تأخذ بالحسبان تطوّرات الواقع.

> **إنّ القراءة الحصيفة لواقع العدّوين المنصرمين تُفضي إلى أنّ دحر الاحتلال عن أراضي 1967 بات هدفاً واقعياً قابلاً للتحقيق**

وختاماً، فإن الشعب الفلسطيني لا تُعوزه دروس في الشجاعة والصمود، ولا تنقصه العزيمة والقدرة على ابتكار أساليب مقاومة الاحتلال، فهو أيقونة العصر في الكفاح ضدّ المحتل.

* كاتب وباحث فلسطيني

الحرب الناعمة... من جزئيات المواجهة

رودولف القارح *

استكمالاً لما نشرته «الأخبار»، عن مسألة التعيينات في بعض المؤسسات التابعة لـ«الجامعة الأميركية في بيروت»، هناك مجموعة ملاحظات تطرح نفسها:

أوّلاً: لا أهمية للصفات «الأكاديمية» في اختيار الأشخاص لهذا النوع من المناصب. في جميع الحالات المشابهة، وعلى تفاوت نوعيّتها ومستواها، توظّف السيَر الذاتية المسمّاة «أكاديمية» لإضفاء صدقية، وشرعية ما، على مواقف أيديولوجية وأفعال سياسية.

ويمكن أن نعطي في هذا السياق، أمثلة لا حصر لها. نذكر منها على سبيل المثال «المستشرق» البريطاني ــ الأميركي ــ الصهيوني برنارد لويس، الذي انتهى مستشاراً للبنتاغون ومرشداً ملهماً للأجهزة الإدارية والعسكرية والإعلامية، التي قادت حرب تدمير العراق. آلية اختراع الشرعية هذه، نشاهدها دورياً هذه الأيام، في زمن الـ«كورونا»، عبر توظيف الموقع المعنوي الذي يتمتّع به بعض الحائزين على جائزة «نوبل»، في حقل معيّن ضيّق، للاستعانة بهم في المواجهات الشرسة القائمة بين المختبرات، التي تتسابق وتتزاحم على جبهة الوباء.

ثانياً: في ما يخصّنا نحن في المشرق العربي والإقليم، لدينا بعض «المنتجات» التي تنبتها مؤسسات «أكاديمية» من مخلّفات حقبة الاستعمار الانتدابي، ثم تسلك المسار الوظيفي والتوظيفي المذكور. من هذه المؤسسات مثلاً، «المعهد الفرنسي للشرق الأدنى» في بيروت.

«الأهمية» التي تُضفَى على بعض منتجات مؤسسة من هذا النوع، أو أخواتها، لا تنبع من شخصية هذا أو ذاك أو تلك، بل من المواقع التي سيسمّون فيها من قبل المشغّلين، أصحاب المرجعية والقرار. ولا تناقض أبداً في مواقف هؤلاء المُتبَذِّلة، أو بعبارة أدق «المُبتَذَلة»، لأنّ مفتاح فكّ ألغاز التبذُّلات الظاهرية هذه، هو مدى تطابقها مع توجّهات المُشغّلين المذكورين، أكانوا مرجعية واحدة أم تقاطع مرجعيات ومصالح. لنأخذ مثلاً عملياً: إن التحوّلات المفاجئة في مواقف بعضهم، بعد عام 2007، وقد سُمّيت «استدارة»، هي في الحقيقة مواكبة دقيقة، وترجمة عملية أمينة، لسياسة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي آنذاك، وكانت تهدف إلى محاولة استدراج الدولة السورية إلى خارج بيئتها وتحالفاتها الإقليمية والاستراتيجية الدولية. تلك الحقبة تميّزت بالتلويح بمكاسب برّاقة، ووعود واهية أثبت الأيّام أنّها محض سراب، مقابل تنازلات استراتيجية جوهرية «قد تدرُّ على سوريا منافع مادية. حقبة سنسمّيها مجازاً بـ«الدردرية»، نسبة إلى أحد الوزراء الذي حمل هذه المشاريع، وقد انتهى موظفاً في منظمة دولية إقليمية تساهم في إدارة آليات التبعية.

لاحظنا في الحقبة المُشار إليها أعلاه، «استدارة ظرفية» للعديد ممن امتهنوا «معارضة» سوريا من باريس وعواصم أوروبية أخرى، وآخرين ممّن كانوا يدورون علناً أو بـ«تقيّة» في فلك «الإخوان المسلمين» السوريين. وعندما عجزت فرنسا ساركوزي عن تحقيق مآربها، واستدارت مع الولايات المتحدة للمشاركة في إطلاق الحرب على سوريا، «استدار» هؤلاء أنفسهم مجدّداً، بحسب كوريغرافيا ضَبطت الأجهزة المعنية إيقاعها ورقصاتها مجدداً.

لذلك، لا أهمية لما يكتبه أو يقوله أو يفعله هذا أو ذاك، تلك الفئة نفسها المجبولة في معجن الانتهازية والتبعيّة والخضوع، سوى أنهم مؤشر إلى توجهات الأسياد. بمعنى آخر، وبكل صراحة، لا حاجة إلى تضخيم دورهم. إنهم، وبكل صراحة أيضاً، خدم لدى أسيادهم، وهم تفصيل صغير في معركتنا الكبرى مع هؤلاء الأسياد الذين يخوضون الآن معارك مؤخّرة للحفاظ على فُتات هيمنتهم.

معركتنا تتجسّد في العملية التاريخية الهادفة إلى تفكيك آليات استلاب الشخصية الوطنية وترسيخ التبعية، وهي جزء من مواجهاتنا الشاملة على طريق التحرّر الوطني من الهيمنة الصهيو ـ أميركية بكامل أوجهها وأطرافها.

أما المواجهة على جبهات «الحرب الناعمة»، فجزء لا يتجزّأ من ديناميات حركة التحرّر الوطني.

* عالم اجتماع

على الغلاف

بعد جولات من التعديل والتنقيح، ابتداءً من 2014 وصولاً إلى أواخر العام الفائت، يوضع قانون «قيصر» الأميركي، بنسخته النهائية، قيد التنفيذ الشهر الجاري. القانون الذي حاز موافقة كل من الديموقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، يهدف إلى تثبيت سلسلة طويلة ــ قديمة من العقوبات الأميركية المفروضة أصلاً على سوريا، في مراحل مختلفة، منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى سنوات الحرب الحالية، إضافة إلى ترجمة عمليةٍ «قانونية» لتهديدات وضغوطات لطالما أطلقتها واشنطن ضد كل من يسعى إلى التعاون مع الحكومة السورية. الجديد في «قيصر» هو تضمنه بنوداً مختصّة بحلفاء دمشق، في موسكو وطهران وبيروت، تهدف إلى منعهم ــ بالدرجة الأولى ــ من الانخراط في جهود إعادة الإعمار، ودعم الحكومة في قطاعات مختلفة. تصبّ بنود القانون المتنوعة في مجرى واحد: خنق دمشق، ورفع كلفة الصمود في وجه الإرادة الأميركية إلى حدها الأقصى

(الأخبار)

«رحلة قيصر» في واشنطن: سورياً... الجميع حلفاء ترامب

ملاك حمود

صار «قيصر» نافذاً. القانون الذي أُقرّ في الكونغرس نهاية العام الماضي، بإجماع الحزبين الديموقراطي والجمهوري، سلك رحلة طويلة قبل إقراره وبدء تطبيقه. إجماعٌ بيّن جلياً تماهي المشرّعين الأميركيين مع سياسة إدارة دونالد ترامب لمعاقبة سوريا وحلفائها، وسط قلق اعترى هذه المؤسسة وغيرها من احتمال خسارة النفوذ الأميركي في المنطقة،

مَن يعاقب القانون؟

ـ من يوفّر عن علم دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً مهماً، أو ينخرط في صفقة كبيرة مع: الحكومة السورية (بما في ذلك أيّ كيان تملكه أو تسيطر عليه) أو شخصية سياسية رفيعة في الحكومة؛ شخص أجنبي، مقاول عسكري، أو مرتزق، أو قوة شبه عسكرية يعمل عن عمد، بصفة عسكرية داخل سوريا لمصلحة حكومة سوريا أو باسمها، أو حكومة الاتحاد الروسي، أو حكومة إيران؛ شخص أجنبي خاضع للعقوبات بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولي (50 U.S.C 1701. وما يليها) في ما يتعلق بسوريا أو أي حكم قانوني آخر يفرض عقوبات على سوريا؛

ـ من يبيع أو يقدّم سلعاً أو خدمات أو تكنولوجيا أو معلومات أو دعماً مهماً أو أي دعم آخر يسهّل صيانة أو توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية للغاز الطبيعي أو البترول أو المنتجات البترولية؛ يبيع أو يقدّم عن عمد قطع غيار للطائرات أو قطع الغيار التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا لمصلحة أو نيابة عن الحكومة لأيّ شخص أجنبي يعمل في منطقة تخضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة السورية أو القوات الأجنبية المرتبطة معها؛ يوفّر عن علم سلعاً أو خدمات مهمة مرتبطة بتشغيل الطائرات التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا لمصلحة أو نيابة عن الحكومة لأي شخص أجنبي يعمل أو يقدّم عن علم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خدمات بناء أو هندسية مهمّة إلى الحكومة السورية.

(الأخبار)

تعاهى المشرّعون الأميركيون مع سياسة إدارة ترامب لمعاقبة سوريا وحلفائها (أ ف ب)

لو قرّر الرئيس، فعلاً، الانسحاب عسكرياً من هذا البلد. من هنا، يُنظر إلى القانون بصفته أولاً استكمالاً لسياسة الضغوط القصوى التي تتبعها هذه الإدارة، وثانياً كونه يعزّز موقع واشنطن في أيّ عملية سياسية محتملة، عبر الضغط، وخصوصاً، على حليفتَي سوريا، روسيا وإيران.

«قيصر» من العهد

أكثر من أيّ مشروع قانون آخر، كان «قيصر» الشغل الشاغل للكونغرس بنسختَيه (ما قبل 2018 وما بعدها)، ومن خلفه الإدارة. منذ 2014، بدأ الاشتغال على مشروع القانون الذي عُدّلت مسوّدته أكثر من مرّة. وفي 22 كانون الثاني/ يناير 2019، نشر مجلس النواب مسوّدة «قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا» (HR31)، بينما حملت النسخة التي صاغها مجلس الشيوخ اسم S52. وبما أن النسختين لم تأتيا على ذكر التحقيق في «الوسائل العسكرية» لحماية المدنيين، عدلت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ HR31 في 3 حزيران/ يونيو 2019، لتضمين إحاطات إعلامية من الكونغرس للرئيس عن «الوسائل العسكرية» التي تهدف إلى حماية المدنيين، والحصول على بيانات في شأن ما يجري في سوريا من عددٍ من المنظمات والبلدان. أُعيد تقديم HR5732 إلى الكونغرس، كما حالَ HR1677.

لكن المشروع توقف عند مجلس الشيوخ، بعدما كان قد وافق عليه مجلس النواب، ثم قُدّم من جديد تحت اسم HR31 إلى مجلس الشيوخ لإعادة النظر فيه. ظلّت المسوّدة HR5732 لوقت طويل في الكونغرس، رغم موافقة كلا الحزبين. وبحلول 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 أقر مجلس النواب بالإجماع «قانون قيصر» (HR5732). هذه النسخة من التشريع كانت تطالب الرئيس بتقديم تقرير إلى الكونغرس حول احتمالات فرض منطقة حظر للطيران فوق سوريا. وكان مشروع القانون قد أذن أيضاً لوزير الخارجية بدعم الكيانات التي تجمع وتحفظ الأدلة للمحاكمة النهائية لمن ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا منذ آذار/ مارس 2011 حتى تاريخه. وتفادياً لأي تأخير جديد قد يعرقل تمريره كما في السابق، اتّفق على إدراج مشروع القانون ضمن موازنة الدفاع للسنة المالية 2020، البالغة 738 مليار دولار. بذلك، صار «قيصر» جزءاً من «قانون إقرار الدفاع الوطني» بعدما أيّد موازنة الدفاع 377 نائباً مقابل معارضة 47، قبل إحالتها على مجلس الشيوخ، حيث حصلت على غالبية 86 صوتاً ومعارضة 8، ليكون القانون نافذاً اعتباراً من 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019، عندما وقّعه دونالد ترامب.

في بيانها آنذاك، رأت وزارة الخارجية الأميركية في الإجراء «خطوة مهمة من شأنها تعزيز المحاسبة عن الفظائع التي ارتكبها بشار الأسد ونظامه في سوريا»، ولا سيّما أن القانون يوفّر للولايات المتحدة وسائل تساعد في «وضع حدّ للصراع الرهيب والمستمر في سوريا بتعزيز قضية مساءلة نظام الأسد»، و«يحمّل أولئك المسؤولين عن موت المدنيين وعن الفظائع الكثيرة، بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة الهمجيّة، مسؤولية أعمالهم». الغاية، وفق الوزارة، هي «الاستجابة لنداءات الشعب السوري الذي يطالب بالتوصّل إلى حلّ سياسي... تماشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254». ويسعى القانون إلى حرمان النظام السوري الموارد المالية التي يستخدمها في «تسعير حملة العنف والتدمير التي أودت بحياة مئات الآلاف من المدنيين»، ويرسل إشارة واضحة مفادها بأنه «لا ينبغي لأيّ طرف خارجي الدخول في أعمال مع هذا النظام أو أعمال تؤدّي إلى إثرائه»، وفق بيان الوزارة.

الاستثناف واصل «المعنى»

سُمّي القانون «قيصر» نسبة إلى شخص لا يزال مجهول الهويّة. يُقال، وفق الرواية الأميركية، إن هذا الشخص، ولقبه «قيصر»، عمل مصوّراً سابقاً لدى الشرطة العسكرية السورية قبل أن ينشقّ ويتمكّن من تهريب آلاف الصور الفوتوغرافية لضحايا قضوا تحت التعذيب، وخصوصاً في السجون السورية. والتقطت هذه الصور، وفق الرواية نفسها، منذ تاريخ اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011 حتى تاريخ انشقاق المصوّر في 2014، وهربه إلى فرنسا ومنها إلى الولايات المتحدة، حيث عرض أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي شهادته وقدّم الملفات التي في حوزته. بعدها، شُكّل فريق تحقيق دولي لبحث جرائم الحرب المرتكبة في سوريا، والتأكّد من صدقية الصور، واصبح قيصر ضيف الكابيتول المفضّل، فهو توجّه إلى المشرّعين في خطابه الأوّل أمامهم بالقول: «أوقفوا القتل في سوريا، هناك مذابح ترتكب والبلاد تدمر دون رحمة». وناطقاً باسم السوريين جميعاً، زاد: «السوريون يطالبونكم بفعل شيء مثلما فعلتم في يوغوسلافيا السابقة».

> أتّفق على إدراج مشروع «قيصر» ضمن موازنة الدفاع للسنة المالية 2020

أبرز النقاط

يفوّض «قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019» الإدارة الأميركية فرض عقوبات على كبار المسؤولين والقادة العسكريين السوريين وكل من يدعم النظام السوري، ويسمّي روسيا وإيران. وتشمل العقوبات كل «الميليشيات» التي تقاتل إلى جانب الجيش السوري، كما يوسّع نظام العقوبات السابق، عبر استهداف المؤسسات الحكومية السورية والأفراد والدول التي تموّل النظام، سواء كان هذا التمويل متعلقاً بأنشطة عسكريّة أو جهود إعادة الإعمار أو انتهاكات حقوق الإنسان. كذلك، يفتح الباب أمام فرض عقوبات على الشركات الأجنبية، إذ صُمّمت بنوده على نحو يهدف إلى ثني الشركات والأفراد عن الاستثمار في سوريا، والمشاركة في جهود إعادة الإعمار التي تقودها الحكومة السورية.

وفق نص القانون، ستُفرض هذه العقوبات على أيّ شركة عالمية أو فرد يستثمر في قطاعي الطاقة أو الطيران، وكل مَن يزوّد الخطوط الجويّة السورية بقطع غيار وصيانة، إضافة إلى كل من يقدّم ديوناً إلى النظام. وستشمل العقوبات مصرف سوريا المركزي إذا ما ثبت أنه يشارك في عمليّات «غسل أموال». وتتراوح العقوبات على الأفراد بين تجميد الأصول ومنع دخولهم إلى الولايات المتحدة، كما يفرض القانون عقوبات على أي حكومة أو مجموعة تُسهّل صيانة أو توسيع إنتاج الحكومة السورية المحلي للغاز الطبيعي والبتروليوم ومشتقاته.

شروط «الدبلوماسية»

يتضمّن القانون بنداً لتعليق العقوبات، لكن بشروط يتّضح بعد قراءتها أنها وضعت الإبقاء على العقوبات طالما بقي النظام السوري، واستمرّ دعم روسيا وإيران. تتضمّن هذه الشروط: «وقف قصف المدنيين من الطائرات الروسية والسورية، ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة من القوات الإيرانية والروسية والسورية، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية وتحرّك المدنيين بحرّية، وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، والسماح بدخول منظمات حقوق الإنسان إلى السجون والمعتقلات السورية، ووقف قصف المراكز الطبية والمدارس والمناطق السكنية والتجمعات المدنية، كالأسواق، من القوات السورية والإيرانية والروسية والمجموعات التابعة لها، وعودة المهجّرين السوريين بطريقة آمنة إرادية محترمة، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا، وإحقاق العدالة لضحايا جرائم الحرب التي ارتكبها النظام».

(الأخبار)

مقالة

ومن بعدي الطوفان...

وليد شرارة

مع قرب دخول «قانون قيصر» الأميركي، أي صيغة «الضغوط القصوى» الخاصة بسوريا، حيّز التنفيذ، تبرز وجهتا نظر في كيفية توظيفه سياسياً لدى إدارة دونالد ترامب وغاياتها الفعلية من ورائه. وجهة النظر الأولى تفترض أن القانون سيسمح للإدارة بتكثيف الضغوط على الدولة السورية وحلفائها لحملهم على قبول الشروط الأميركية لأي حل مستقبلي للأزمة، وإفهام الطرف الروسي تحديداً بين هؤلاء الحلفاء أن لا إمكانية لتسوية دائمة في سوريا من دون الولايات المتحدة. سيشكل القانون في نظر أصحاب هذا الرأي رافعة للعودة إلى «قناة فيينا»، أي جولات المفاوضات الروسية ـ الأميركية الثلاث التي تمت خلال عام ونصف عام، وتخللتها «عروض» أميركية تتضمن جملة من الشروط تبدأ بوقف النار في إدلب ومناطق أخرى والسماح بدخول مساعدات إنسانية إليها وإلى مناطق تحت سيطرة الجيش السوري، وتنتهي بأخرى تنص على انسحاب حزب الله و«حرس الثورة» الايراني والقوى الحليفة لهما من مناطق أخرى، لكنها لم تفضِ إلى أي نتيجة تذكر. وفق بعض المصادر المطلعة، أبدى، جيمس جيفري، وهو المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لـ«التحالف الدولي المناهض لداعش»، الذي يشرف على الملف السوري عملياً، أبدى في المدة الأخيرة حماسة كبيرة حيال إمكانية إعادة فتح هذه القناة «بطلب روسي هذه المرة».

أنصار وجهة النظر الثانية يرون أن الجهات التي تقف خلف هذا القانون، في الإدارة وفي الكونغرس، يحركها أولاً وأساساً دافع الانتقام لهزيمة الولايات المتحدة وحلفائها في سوريا والرغبة في معاقبة الجهات المحلية والإقليمية والدولية المسؤولة عنها قبل أي اعتبار آخر. فإدارة ترامب، التي ترزح تحت وطأة مجموعة من الملفات الصعبة، من جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مروراً بالانقسام الداخلي العميق الذي تبدّى على خلفية جريمة قتل المواطن الأفريقي ـ الأميركي جورج فلويد على يد الشرطة، وصولاً إلى مواجهتها الكبرى مع الصين أولاً ومع إيران وفنزويلا ثانياً، ليست في صدد التركيز على سوريا مجدداً. يعتقد أنصار هذا الرأي أن الهدف الحقيقي للقانون خنق سوريا وتجويع شعبها والرهان على اضطرابات داخلية تضعف الدولة، أو حتى تتسبب في انهيارها، وأن تربك الحلفاء وتجهض انتصارهم. يكفي التوقف عند ما رشح من شروط أميركية سبق أن قدمت إلى الروس في فيينا للتأكد من أن ما تريده واشنطن هو إذعان الدولة وحلفائها لها لا غير، وأن الغاية النهائية هي تعميم الخراب في ساحة خرجت إلى درجة كبيرة عن سيطرتها، والثأر من الذين أفشلوا مخططاتها في سوريا والإقليم.

إعلان الرئيس الأميركي منذ بضعة أيام استعداده لسحب قواته من حقول النفط السورية إن تمكن الكرد من السيطرة عليها أمر لافت. فترامب يعلم أن الكرد لا قدرة لهم على ذلك دون المساندة الأميركية. الرئيس المغرد عوّد الجميع إطلاق المواقف والمسارعة بعدها إلى التراجع عنها، وخاصة بشأن سوريا، لكننا هذه المرة أمام تشجيع أميركي علني لاستيلاء الميليشيات الكردية على موارد الدولة لحرمانها إياها عشية دخول «قيصر» حيز التنفيذ، وتأمين الشروط المادية لانفصال الأخيرين عنها. يظهر هذا الموقف واقع أن المشروع التقسيمي، الذي سبق لوزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ولمسؤولين سوريين، التحذير منه مراراً، وهو المرعي من الولايات المتحدة، ما زال مطروحاً على الطاولة. الربط بين هذه التغريدة وبين العقوبات التي ينص عليها القانون، والتي ستعرقل ترميم وتأهيل البنى التحتية الحيوية وتمنع الدولة من تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، يوضح جلياً الوجهة المعتمدة من الإدارة الأميركية. هي تسعى إلى تحقيق الأهداف التي عجزت عن الوصول إليها بالحرب بالوكالة عبر أدوات الضغوط الاقتصادية والمالية، والمستهدف في هذه الحالة هم حلفاء الدولة السورية، وفي مقدمتهم روسيا، بقدر ما هي مستهدفة.

الولايات المتحدة لم تتقبّل فشلها في الساحة السورية ولم تسلّم به وهي تحرص على تحويل ما تعتبره نصراً روسياً في الدرجة الأولى إلى «هدية مسمومة». آرون شتاين، وهو مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد أبحاث السياسة الخارجية، شرح بدقة خلفيات هذه المقاربة الأميركية في مقالة على موقع «وور أن ذي روكس» في 16 آذار/ مارس الماضي. يقول شتاين إن واشنطن «إن كانت جدية في التزامها الدخول في منافسة مفتوحة وشاملة مع موسكو، عليها التفكير في سبيل جعل روسيا تتحمل أكلاف الانتصار... إن رؤية العلم الروسي مرفرفاً فوق القواعد التي أخلتها القوات الأميركية عزز السردية عن بداية الانسحاب الأميركي من العالم وصعود الدور الروسي في الشرق الأوسط». وهو يوضح أن «قبول روسيا التورط في إدارة مسار سياسي طويل وشديد الاضطراب يمكن أن تستفيد منه أميركا إن سعت إلى فرض أكلاف عليها... المطلوب هو أن تكيف واشنطن مقاربتها للتنافس مع موسكو لتنجح في التحكم في كيفية إنفاق الأخيرة مواردها المحدودة. هذا التفكير ليس جديداً. هو مستلهم من استراتيجية التنافس التقليدية التي طبقت خلال الحرب الباردة وحددت كيفية استغلال الولايات المتحدة ميزاتها التنافسية مقابل الاتحاد السوفياتي ومحاولة حمل الأخير على إنفاق أمواله بالطريقة التي تريدها واشنطن».

ما زال نموذج الانتصار على الاتحاد السوفياتي عبر استنزافه في سباق التسلح يسيطر على خيال النخب الأميركية. «الضغوط القصوى» بجميع تنويعاتها هي محاولات لتطبيق هذا النموذج في الظروف الحالية وللوصول إلى النتائج نفسها. المطروح هو العمل على خنق سوريا لإثارة وتأجيج تناقضات داخلية تفضي في أفضل السيناريوات من منظور أميركي إلى انهيار الدولة وغرق الحلفاء في سياق فوضى عارمة غير قابلة للضبط. أما افتراض أن العقوبات التي ينص عليها القانون المذكور قابلة للتعليق أو عدم التطبيق في حال استجابة الدولة السورية وحلفائها للشروط الأميركية، فهو يتجاهل ماهية هذه الشروط التي تستهدف حملهم على الإذعان لا أقل. فإذا وضعنا جانباً تلك المتعلقة بالمدنيين، التي أُدرجت لإسباغ صفة «أخلاقية وإنسانية» على الموقف الأميركي، وركزنا على ما هو رئيسي، أي وجود الصواريخ الإيرانية وتموضع حزب الله والحرس، نصل إلى نتيجة أن واشنطن تسعى إلى دفع روسيا إلى الصدام معهما في حال قررت الاستجابة لشروطها، وهو أمر مستبعد جداً.

أولويات إدارة ترامب في سوريا إسرائيلية بالدرجة الأولى، وإزالة خطر الصواريخ في رأس جدول أعمالها، وبما أن خيار الحرب الشاملة غير وارد حالياً، لا يبقى سوى الحصار والتجويع أملاً بإشاعة الخراب. نجاح أو فشل مثل هذه السياسة يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى استعداد حلفاء سوريا الدوليين أولاً، كروسيا، والصين التي تحتدم مواجهتها مع الولايات المتحدة، للوقوف إلى جانبها لإفشال هذا المشروع التدميري.

على الغلاف

القانون سلاح إعلامي وسياسي واقتصادي في آن معاً (أرشيف)

قراءتان مختلفتان للتأثيرات المرتقبة لقانون «قيصر» الأميركي. الأولى تقول إن تطبيق القانون يعني محاولة أميركية لفرض حصار اقتصادي على سوريا ولا سيما لجهة تعطيل عمل المؤسسات الحكومية وعرقلة عملية إعادة الإعمار. والقراءة الثانية تعتقد أن الأمر ليس بذلك التهويل، وأن البلد الذي استطاع تجاوز حصار الثمانينيات عندما لم يكن هناك أي داعم خارجي، يستطيع اليوم فعل ذلك بمساعدة الحلفاء والأصدقاء

قراءة سوريّة لقانون «قيصر»: تعدّدت الاجتهادات والمخرج واحد

دمشق ـ زياد غصن

رغم الاتفاق على أن قانون «قيصر» الأميركي يحمل أبعاداً جديدة في حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وأنه ليس أمام البلاد من خيار سوى الاعتماد على إمكاناتها، وتطوير قطاعها الإنتاجي الزراعي والصناعي، إلا أن ثمة تبايناً واضحاً في قراءة الاقتصاديين السوريين لحجم التأثيرات المحتملة لدخول القانون حيّز التنفيذ. ثمة من يعتقد بأن البلاد مقبلة على عقوبات اقتصادية «أشدّ» من السابق، وستظهر انعكاساتها السلبية تدريجياً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل هنالك من يرى في الأمر تهويلاً لا مبرّر له، بالنظر إلى أن سوريا تحت عقوبات متنوّعة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

يفرض القانون المذكور عقوبات جديدة على أي شخص أو جهة تتعامل مع الحكومة السورية أو توفّر لها التمويل، وفي مجالات عدة، من بينها مشاريع البناء والهندسة، وصناعة الطاقة، وقطاع النقل الجوي. وهذا يعني ببساطة أن هناك ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية ستكون تحت تهديد عقوبات البنك الفيدرالي الأميركي؟

أولها: التجارة الخارجية من خلال منع توريد ما تحتاج إليه مؤسسات الحكومة السورية من تجهيزات وقطع تبديل وسلع غير غذائية.

ثانيها: الاستثمار المحلي أو الأجنبي المشترك أو الداعم للحكومة ولا سيما في مجالات البناء والهندسة والطاقة.

وثالثها: القطاعات المتعلقة بالتمويل والذي يشمل القروض والمساعدات والحوالات المالية التي تتوجه نحو مؤسسات حكومية أو تتم من خلالها.

وبهذا فإن قانون «قيصر»، بحسب الباحث الاقتصادي والسياسي زكي محشي، هو «رسالة تهديد مباشرة إلى كل من روسيا وإيران، الموضوعتين أساساً تحت العقوبات الأميركية، ورسالة تهديد غير مباشرة إلى دول الخليج العربي (الإمارات، الكويت ...) كي لا تفكر مرحلياً، أو في المستقبل بالاستثمار في سوريا أو التعاون اقتصادياً مع الحكومة، وهذا أيضاً ما ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي». ويضيف زكي في حديث مع «الأخبار» أن ذلك يمكن تفسيره وفقاً لعقلية ترامب «بورقة تفاوض» بيد واشنطن، لا لمفاوضة الحكومة السورية وإنما لمفاوضة روسيا ودول أخرى على مصالحها في سوريا، فهو كمن يريد أن يقول: لا يمكن أن يجري (برنس) في سوريا من دون موافقتي». والأخطر من ذلك، هو أنه يحاول «ترسيخ مفهوم التقسيم من خلال استثناء المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الكردية من نطاق تنفيذ القانون المذكور».

مزيد من المعاناة والتكاليف

يجزم العديد من الاقتصاديين بأن العقوبات المالية التي يتضمنها القانون هي الأخطر. فإلى جانب محاولة تجفيف الحوالات المالية الخارجية، تسعى الإدارة الأميركية إلى منع وصول أي مساعدات مالية أو قروض إلى الحكومة السورية، وإلى تقييد عمل المؤسسات المصرفية الرسمية، بما في ذلك قدرتها على تمويل المستوردات ومنح التسهيلات الائتمانية. وهذا بحسب ما قاله الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدكتور علي كنعان خلال

> يجزم العديد من الاقتصاديين بأن العقوبات المالية التي يتضمنها القانون هي الأخطر

ندوة علمية أقيمت أخيراً، سيكون له «تأثيره المباشر على سعر الصرف خاصة، وعلى الحركة الاقتصادية في البلاد عموماً».

وتميّز دراسة صادرة عن المرصد العمالي للدراسات والأبحاث، حملت عنوان «قانون قيصر والعلاقات السورية الأميركية»، بين نوعين من التداعيات الاقتصادية لتطبيق القانون. النوع الأول يتمثل في استمرار تطبيق عقوبات موجودة سابقاً، الأمر الذي يعني استمرار الأعباء السابقة وتقويتها، وتالياً تحمّل الحكومة السورية مزيداً من التكاليف الاقتصادية. والنوع الثاني، يفرض أعباءً اقتصادية جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وهذا سينجم عن تطبيق عقوبات على شركاء سوريا الحاليين والمحتملين، لم تكن موجودة سابقاً.

في ضوء ذلك، ستكون الجهات الراغبة بالتعامل مع المؤسسات الحكومية مضطرة للبحث عن طرق وأساليب للالتفاف والتحايل على العقوبات الأميركية الجديدة، لكن هذا الأمر قد ينجح في بعض المجالات مقابل ارتفاع في قيمة التكاليف والنفقات، وقد لا ينجح في مجالات ثانية ولا سيما أن «هناك شركات أجنبية أو شركات موجودة في لبنان ستكون مجبرة على وقف تعاملاتها التجارية والمالية مع المؤسسات الحكومية تفادياً لتعرضها للعقوبات في حين أن هناك شركات أجنبية أخرى من روسيا أو إيران أو غيرها من الدول ستزيد من عملولتها بحجة ارتفاع مخاطر التعامل مع سوريا»، يقول الباحث محشي. كذلك يضيف أنه من بين التأثيرات السلبية الأخرى للعقوبات الجديدة «الاضطرار إلى التعامل مع أكثر من وسيط أو حلقة تجارية للتحايل على العقوبات، وهذا سيكون له تأثيره السلبي لجهة طول فترة التنفيذ وزيادة التكلفة المالية». وتالياً ارتفاع حجم الخسائر الاقتصادية المترتبة على العقوبات والتي كان «المركز السوري لبحوث السياسات» قدّر نسبتها في عام 2013 بحوالى 28,3% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

لا يُقارن بالحصار السابق!

على المقلب الآخر، يستغرب البعض من «التهويل الإعلامي» لقانون «قيصر» الذي وإن كان يتضمن فرض عقوبات اقتصادية جديدة إلا أنه لم يخرج عن دائرة ما تعرّضت له البلاد منذ بداية الأزمة الحالية، أو خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وتالياً عوضاً من التركيز على التأثيرات السلبية للقانون على الاقتصاد فإن الأولوية هي لمواجهته والتخفيف من آثاره.

وبحسب الاستشاري الدكتور هشام خياط فإنه «مع اقتراب موعد البدء بتطبيق قانون قيصر، يكثر الحديث عن آثاره وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وكأننا مقبلون على دمار أو هلاك اقتصادي، ومن دون أن نقلل من الآثار والمنعكسات، إلا أن المبالغة في التهويل ليست في مصلحة سوريا بشيء». ويضيف أن القانون «سلاح إعلامي وسياسي واقتصادي في آن معاً، وينبغي لمواجهته أولاً تعزيز البنيان الداخلي، أي العمل على زيادة مناعة الاقتصاد الوطني عن طريق التركيز على نقاط القوة وتحويل بعض نقاط الضعف إلى فرص للتحسين والتطوير».

وهذا ما يذهب إليه أيضاً الصناعي محمد السواح، والذي يحدد عدة خطوات يمكنها مساعدة البلاد على تجاوز مفاعيل القانون المذكور. أولى تلك الخطوات تكمن في الاستفادة من «القطاع الخاص المستثنى من عقوبات القانون المذكور لتطوير القدرات والإمكانات الإنتاجية الوطنية»، ولا سيما أن «للبلاد تجربة مماثلة في بداية التسعينيات حيث لم يكن هناك داعم خارجي، بينما اليوم هناك دول صديقة يمكن أن تدعم سوريا وتساعدها على إيجاد البدائل المناسبة لتجاوز مسألة العقوبات، كما أن إمكانات البلاد مختلفة عن السابق من بنية تحتية وموارد بشرية وتجهيزات تقنية، فمثلاً لم يكن يوجد في القطاع النسيجي خلال فترة التسعينيات إلا ما بين 100-200 ماكينة إلكترونية، أما اليوم فهناك 40 ألف ماكينة إلكترونية».

ويضيف في حديثه لـ«الأخبار» أن هناك «سوقاً قريبة يتراوح عدد مستهلكيها ما بين 100 إلى 200 مليون مستهلك يمكن لسوريا استثمارها خلال العامين المقبلين، وذلك لحين تمكنها من استعادة عافيتها الإنتاجية. وهذه السوق تضم كلاً من لبنان والعراق ودول الخليج وبعض دول الشمال الأفريقي». أما السوق الأوروبية فهي باتت في نظر الكثيرين خارج الحسابات السورية لأسباب اقتصادية بحتة، فهي من جانب لم تعد مضمونة للصناعيين والمنتجين الراغبين بشراء أي تجهيزات إذ مع أي قرار أميركي تصبح الاتهم الأوروبية بلا صيانة أو قطع تبديل، فكيف الحال مع توفر البديل الأرخص في الصين مثلاً. ومن جانب آخر فإن بيانات التجارة الخارجية لعام 2019 تظهر الاعتماد المتزايد لسوريا على دول «الشرق» في تأمين احتياجاتها مقابل تراجع واضح للدول الأوروبية في قائمة الدول المورّدة إلى سوريا، وهي التي كانت قبل عام 2011 تمثل الشريك التجاري الأول، إذ من بين أهم عشرين دولة منشأ استورد منها القطاع الخاص السوري في العام الماضي، كان هناك فقط ست دول أوروبية أبرزها ألمانيا التي احتلت المرتبة الثامنة بقيمة واردات إلى سوريا بلغت حوالى 95,7 مليون يورو، فإيطاليا في المرتبة الثانية عشرة بقيمة واردات قدرها 67,6 مليون يورو، ثم رومانيا في المرتبة الخامسة عشرة بحوالى 54,3 مليون يورو.

الحدث

ترامب ينفجر في وجه حكّام الولايات:
ستظهرون كمجموعة من الحمقى!

في الوقت الذي تواصلت فيه الاحتجاجات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وبينما راحت تتّخذ طابعاً أكثر عنفاً، انفجر دونالد ترامب غاضباً في اتصال هاتفي مع حكّام الولايات، متّهماً إياهم بالتراخي، ومطالباً إياهم بممارسة القمع

أتخذت الاحتجاجات نهاراً طابع عنصرية الشرطة ووحشيتها لتفسح المجال ليلاً للعنف والفوضى (أ ف ب)

لليلة السادسة على التوالي، تواصلت التظاهرات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، احتجاجاً على مقتل جورج فلويد، خلال توقيفه من قبل الشرطة في مينيابوليس. وبحسب توصيف صحيفة «ذي نيويورك تايمز»، اتّخذت هذه الاحتجاجات، نهاراً، طابع عنصرية الشرطة ووحشيتها، لتفسح في المجال ليلاً للعنف والفوضى، بشكل متزايد، ما يساعد على تأجيج التوترات ضمن حركة احتجاج مترامية الأطراف في عشرات المدن الأميركية.

تحرّكات دفعت الرئيس دونالد ترامب ــ الذي حوصر من قبل المحتجّين والحرائق التي اندلعت خارج البيت الأبيض ـ إلى اتخاذ موقف حاد، في اتصال هاتفي مع حكّام الولايات. «عليكم أن توقفوا أشخاصاً»، قال ترامب، محذراً الحكّام من أنهم سيبدون «حمقى» في حال لم يقمعوا. وفي تسجيل للاتصال نشرته «ذي نيويورك تايمز»، بدأ ترامب المحادثة بخطبة طويلة وغاضبة، حيث قال: «عليكم أن تسيطروا»، مضيفاً: «إذا لم تسيطروا، فإنكم تضيّعون وقتكم ــ سيدوسونكم، ستبدون مثل مجموعة من الحمقى». وتابع الرئيس الأميركي: «عليكم أن توقفوا أشخاصاً، وعليكم أن تحاكموا أشخاصاً، ويجب أن يدخلوا السجن لفترة طويلة».

ترامب، الذي لم يخاطب المتظاهرين، منذ بدأت الاحتجاجات، قال إنه وضع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك أ. ميلي في موقع «المسؤولية»، ولكن من دون أن يوضح ماذا يعني ذلك، أو إذا ما كان سيقوم بنشر الجيش من أجل قمع العنف في البلاد.

وفي إشارة إلى لقطات تلفزيونية للعنف والنهب، وصف ترامب الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال بـ«حثالة»، وتوجّه إلى حكّام الولايات، بالقول: «لماذا لا تحاكمونهم؟»، وأضاف الرئيس، الذي تلقّى اتصالاً كان من المفترض أن يضمّ نائبه مايك بنس، أنّ ولاية مينيسوتا أصبحت «أضحوكة في جميع أنحاء العالم».

اتصال ترامب جاء في وقت تواصلت فيه المواجهات بين متظاهرين ورجال الشرطة إلى جانب أعمال نهب. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع، لتفريق حشود الناس الذين تجمّعوا خارج البيت الأبيض، وهم يهتفون ويشعلون النيران ويحملون لافتات احتجاج.

وفُرض حظر للتجوّل، أول من أمس، في واشنطن، بحسب ما أعلن رئيس بلدية العاصمة موريل باوزر. وكتب باوزر على موقع «تويتر»، أنّ حظر التجوّل سيكون ساري المفعول بدءاً من الساعة «23,00 الأحد حتّى الساعة 06,00 الإثنين»، مضيفاً أنّه أمر بنشر الحرس الوطني في المدينة لدعم الشرطة. وكان قد تجمّع مئات الأشخاص أمام البيت الأبيض، الذي وُضع تحت حراسة مشدّدة، في حين أفادت وكالة «فرانس برس» بأنّ بعض المتظاهرين القوا زجاجات ماء باتّجاه الشرطة.

وفي وقت لاحق أمس، قرّر حاكم ولاية نيويورك فرض حظر التجول. كذلك، تزايدت مشاهد العنف الواردة من فيلادلفيا إلى لوس أنجلوس، مروراً بنيويورك، وبالطبع في مينيابوليس، مركز اندلاع الحركة حيث مات جورج فلويد مثبّتاً على الأرض ورقبته تحت ركبة ضابط الشرطة.

> دارت المواجهات في أكثر من عشرين مدينة ما دفع السلطات إلى فرض حظر تجول ليلي

ولم يقتصر الأمر على هذه الأعمال، إذ قُتل وجُرح عددٌ من الأشخاص في إطلاق نار مرتبط بالاحتجاجات، بينما تواصلت سرقة المحال التجارية والأحياء الراقية من سانتا مونيكا ـ كاليفورنيا وصولاً إلى بوسطن، حيث انحدر اليوم السادس من الاحتجاجات السلمية، إلى تظاهرات عنيفة.

في هذه الأثناء، أفادت صحيفة «ذي نيويورك تايمز»، أيضاً، بأنّ الحرس الوطني شارك في إطلاق نار قاتل في لويزفيل. وأشارت إلى أنّ «رجلاً قُتل صباح يوم أمس في مدينة لوزفيل التابعة لولاية كنتاكي، عندما قام ضبّاط الشرطة وقوّات الحرس الوطني بتفريق مجموعة من المتظاهرين». وبحسب السلطات، فقد أطلق أحد الأشخاص الموجودين في الحشد النار عليهم، وقام الجنود بالرد على إطلاق النار. وكما في اليومين السابقين، دارت المواجهات في أكثر من عشرين مدينة، ما دفع السلطات في هذه المدن إلى فرض حظر تجول ليلي، في حين استدعت ولايات عديدة قوات الحرس الوطني للمساعدة في السيطرة على الاضطرابات الأهلية، التي لم تشهد الولايات المتحدة مثيلاً لها منذ سنوات عديدة. ومن سيائل إلى نيويورك، تظاهر عشرات الآلاف للمطالبة بتوجيه تهمة القتل العمد وتوقيف آخرين في قضية فلويد.

في لوس أنجلوس، استخدم عناصر الأمن الرصاص المطاطي والهراوات لتفريق متظاهرين أحرقوا سيارة تابعة للشرطة. وفي مدن عديدة بينها نيويورك وشيكاغو، وقعت مواجهات بين المحتجين والشرطة التي استخدمت رذاذ الفلفل رداً على رشقها بمقذوفات، في حين تمّ تكسير الواجهات الزجاجية لمحال عديدة في فيلادلفيا.

وفي مينيابوليس، اقتحمت شاحنة صهريج جسراً على ما يبدو، في وسط المدينة، وحاولت مسرعة شق طريقها بين آلاف المتظاهرين، ما استدعى تدخلاً لعدد كبير من عناصر الشرطة.

وقالت الشرطة المحلية، في بيان، إنّه لم تُسجَّل على الأرجح إصابات في صفوف المتظاهرين، واصفة ما حصل بأنه واقعة «مزعجة جداً». وتم توقيف السائق، الذي نُقل إلى المستشفى بعدما سحبه المتظاهرون من الشاحنة، لكن حياته ليست في خطر، بحسب الشرطة، من غير أن ترد تقارير حول إصابات في الوقت الحاضر.

في هذه الأثناء، زار المرشّح الديموقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن موقعاً في ولاية ديلاوير يحتجّ فيه مناهضون للعنصرية، فقال إن الولايات المتحدة «تتألم». وكتب بايدن في صفحته عبر موقع «تويتر»: «نحن أمة تتألم الآن، ولكن يجب ألا نسمح لهذا الألم بتدميرنا».

أما الرئيس الأسبق، باراك أوباما، فندّد باستخدام العنف في الاحتجاجات، مشيداً بأفعال «المحتجين السلميين الساعين للإصلاح». وكتب أوباما في مقالة نشرتها منصة «ميديام» الإلكترونية أن الغالبية العظمى من المحتجين سلميون، لكنّ «أقلية صغيرة» تعرض الناس

(الأخبار، أ ف ب)

العراق

أيّام قبل انطلاق حوار بغداد ـ واشنطن: طهران تترقّب

أيام وينطلق الحوار العراقي ـ الاميركي الاستراتيجي. ثمة ترحيب من الجانبين، وامل في ان يكون نقطة تحوّل في العلاقة الثنائية. عدا انعكاساته في قيادة مصطفى الكاظمي، وادارته لوساطة «غير مباشرة» بين واشنطن وطهران. في المقابل، إن رحّبت الأخيرة بهذه الخطوة، فإنها تراقبها عن كثب، بانتظار حالاتها وما ستسفر عنه

بغداد ـ **الأخبار**

إنّه حزيران/يونيو المرتقب. أيّامٌ معدودات وينطلق الحوار العراقي ـ الأميركي الاستراتيجي، الذي رُوِّج له منذ مطلع العام الجاري عبر بغداد وواشنطن، ويدعو إلى «إطلاق حوار موسّع بين الجانبين»، ترسم به حدود العلاقة الثنائية، في ضوء التحوّلات والتطوّرات الأخيرة التي عصفت في العالم والمنطقة والعراق، وتحديداً منذ اغتيال القوّات الأميركيّة قائد «قوّة القدس» في «حرس الثورة» الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، ورفاقهما، مطلع العام الجاري، في محيط مطار بغداد الدولي.

وفق أكثر من مصدر سياسي، سيكون الحوار منطلقاً لتوقيع اتفاقيّة جديدة، ويستند بدرجة كبيرة إلى القرار البرلماني الصادر في كانون الثاني/يناير الماضي، الذي ألزم الحكومة الاتحادية بجدولة انسحاب القوات العسكرية الأجنبية المنتشرة على طول الخريطة. مصادر سياسية بارزة، أخرى، أكّدت، في حديث إلى «الأخبار»، أن «البند الأوّل للحوار هو انسحاب القوات العسكريّة الأجنبية، وتحديداً الأميركيّة، بمعزل عن مسمياتها، وتحديد نقاط انتشارها وعديدها ودورها في المرحلة المقبلة»، وهو مطلبٌ يحظى بموافقة مسبقة من الجانبين.

فوق ذلك ثمة نقاط سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة سيناقشها الجانبان، لكنّها تأتي بدرجة أقلّ في الأهميّة، لكنّها ستكون جزءاً الاتفاقيّة المرتقبة، والمشابهة لناحية التبعات لاتفاقية «الإطار الاستراتيجي» (المعنية بتنظيم عملية التعاون العسكري والأمني بين العراق والولايات المتحدة) والموقّعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ما يعني إعطاء الحكومة الاتحادية، ورئيسها مصطفى الكاظمي، دافعاً قويّاً وإنجازاً

> **من المفترض أن تنطلق الجولة الأولى في العاشر من الجاري**

لتجربة يؤمَل أن يُراهن عليها، وتحديداً في الشقّ المتعلّق بدوره في وساطة «غير مباشرة» بين طهران وواشنطن، عدا تعزيز موقعه في «البيت السياسي العراقي» عموماً، و«الشيعي» خصوصاً.

من المفترض أن تنطلق الجولة الأولى في العاشر من الجاري، عن طريق «الفيديو كول»، في وقت تجهد فيه الحكومة العراقيّة في ضبط انتشار فيروس كورونا، علماً بأنّها تواجه مشكلتين أساسيتين في هذا الإطار: الأولى رفض فئات اجتماعيّة واسعة التوجيهات الرسميّة، والثانية ضعف بنية الدولة الصحيّة في مواجهة الفيروس. وبالعودة إلى الجولة الأولى، المقدّرة لأيّام، سيكون لافتاً فيها غياب وزير أصيل للخارجية العراقيّة. هذه الحقيبة يتابعها اليوم الكاظمي مباشرة، في وقت يُرجّح فيه أن تُسند إلى «البيت الكردي»، لكنّ الأخير لم يحسم خياره، مفضّلاً حقيبة النفط.

ورغم إعلان البرلمان العراقي أمس معاودته استئناف جلساته الاعتيادية غداً الأربعاء، فإنّها تخلو من التصويت على ما تبقّى من «الكابينة الوزارية»، رغم الترجيحات السابقة بأن الكاظمي سيملأ الشغور قبل إجازة عيد الفطر الماضي. شغور الحقائب السبع (بينها سياديّتان: الخارجيّة والنفط) مردّه إلى خلافات «عميقة» بين القوى السياسية، وأبرزها محاولة بعضها الظفر بـ«النفط» (من حصّة «البيت الشيعي»)، وتحديداً من محافظة البصرة، ويبرز أيضاً دور إماراتيّ خفيّ في تعويم مرشح يحظى بعلاقات طيّبة مع الشركات النفطية العاملة في دبي وأبو ظبي)، وهذا ما يحاول الكاظمي الحدّ منه، ساعياً إلى «تدوير الزوايا وحل الخلافات».

في السياق أيضاً، ثمة من ينقل أن طهران ترحّب بهذا الحوار إن أسفر عن «بسط الحكومة العراقيّة سيادتها على كامل أراضيها»، خاصّةً أن الانسحاب «السلس» للقوات الأميركية هو مطلب واشنطن، ويحظى بقبول من حلفاء طهران، رغم اقتناع كثيرين بضرورة «تفعيل» العمل المقاوم، علماً بأن قوى عراقيّة أخرى ترفض ذلك. فإيران، إن رحّبت، فذلك لا يعني «الاطمئنان» إلى التوجّهات الأميركيّة، بل يوجب الانتظار واستطلاع مآلات الأمور و«الصيغة النهائية للاتفاقيّة» ثم إصدار حكم عليها، لكنّ في «الحد الأدنى» المتداول حالياً، أي انسحاب القوات العسكريّة الأميركية أو ضبط انتشارها، ثمة ما يدعو إلى «تفاؤل محدود... وراهن».

لمة نقاط سياسية واقتصادية وامنية ستكون جزءا من الاتفاقية المرتقبة (أ ف ب)

تركيا

«ذكرى القسطنطينية»: فتح أم احتلال؟

محمد نور الدين

في الذكرى الـ567 للاستيلاء على القسطنطينية وتغيير اسمها إلى الأستانة وإسلامبول ومن ثم إلى إسطنبول، أقدمت حكومة حزب «العدالة والتنمية» على إجراء غير مسبوق، بإشراف رئيس الجمهورية رجب طيب إردوغان، إذ تليت، الجمعة الماضي، سورة الفتح في «آيا صوفيا» التي شيّدها البيزنطيون كنيسة وحوّلها السلطان محمد الفاتح إلى مسجد، ثم حوّلها مصطفى كمال أتاتورك إلى متحف، ولا تزال كذلك حتى اليوم.

غالباً ما كان يردّد إردوغان نيّته إعادة «آيا صوفيا» لتكون جامعاً، لكنه يدرك أن خطوة كهذه ليست سهلة في ظل الحساسيات بين تركيا المسلمة وأوروبا المسيحية، ولا سيما اليونان التي كانت تابعة للقسطنطينية، خصوصاً بعد ظهور الدولة البيزنطية إثر انفصالها عن الإمبراطورية الرومانية. كانت تركيا تحتفل كل سنة، في 29 أيار/مايو، بـ«فتح القسطنطينية». لكن الاحتفال لم يكن برعاية رسمية، بل بإشراف جماعات إسلامية، خصوصاً أحزاب نجم الدين أربكان.

أما الاحتفال هذه السنة فجاء رسمياً وكبيراً، وشهد عروضاً بصرية على جدران «آيا صوفيا» بالذات، عكست كيف استطاع جنود محمد الفاتح هدم أسوار القسطنطينية ودخول المدينة وشهر السيوف بوجه «الكفرة»، فضلاً عن مهرجان أغنيات ومارشات عثمانية. وتوّج الاحتفال بتلاوة سورة الفتح في الكنيسة السابقة، ومشاركة عبر الفيديو لرئيس الجمهورية الذي وصف سابقاً الحضارة البيزنطية بالحضارة السوداء.

كانت المناسبة استثنائية لإردوغان الذي رفع لواء العثمانية الجديدة ويحقّق منذ مدة نجاحات ميدانية، إذ له مراكز وقواعد في شمال العراق، ويحتل أجزاء واسعة من سوريا، ويحقّق تقدّماً عسكريا في الساحة الليبية مع حكومة فايز السراج بمواجهة اللواء خليفة حفتر المدعوم من مصر والإمارات والسعودية.

«رسالة الفتح» «تزكزك»، أولاً، أوروبا حيث انتقدت أثينا تلاوة سورة الفتح في الكنيسة، لكنها رسالة أكبر إلى الساحة التي يفضّلها إردوغان ويعتبرها ملعبه، أي المنطقة العربية الغائبة والعاجزة دولها الكبيرة عن مواجهة «الغازي الجديد». وغالباً ما يذكّر إردوغان بتاريخيْن، ويدعو الشبان الأتراك الا يهملوهما وان يضعاهما هدفيْن كبيريْن لهم، وهما الذكرى الـ600 للفتح في 2053 والذكرى الألف لقيام الدولة السلجوقية في 2071.

كالعادة، انقسمت تركيا حول هذا الاحتفال بين الإسلاميين والعلمانيين. وقد وصل التعصّب لهذا اليوم حداً جعل زكي قورشون، الكاتب في صحيفة «يني شفق» الموالية لإردوغان، يشبّه فتح إسطنبول بفتح مكّة. يقول قورشون إن «فتح إسطنبول ليس أقل شأناً من فتح مكة. ففتح مكّة نقل الإسلام على يد الرسول ليكون عالمياً، وفتح إسطنبول أدّى إلى ثورة الحضارة الإسلامية»، معتبراً أن فتح إسطنبول علّم البشرية حضارة «العيش المشترك»! أمّا رئيس تحرير «يني شفق»، إبراهيم قره غول، فصبّ جام غضبه على القوى المناوئة لتركيا، شرقية وغربية، التي تريد خنق تركيا، مستخدماً كلمة «جامع» في الإشارة إلى «آيا صوفيا».

في المقابل، كان العلماني إردال أتابك يكتب في «جمهوريييت» عن مثلّث «الجهاد ـ الفتح ـ الغنيمة» الذي يدخل السرور إلى قلوب التواقين لاستعادة التاريخ العثماني. يقول أتابك إن «محمد الفاتح يحتل مكانة خاصة في التاريخ العثماني، وفتح إسطنبول حلقة مهمة في التاريخ العالمي. لكن في وقت كان فيه العثمانيون يستولون على القسطنطينية، كانت أوروبا تدخل عصر النهضة حيث كان فيها أكثر من 50 جامعة، والفلكي والفيزيائي الشهير غاليله كان أستاذ الرياضيات في جامعة بيسا. وكانت أوروبا تنهي مرحلة التيوقراطية وتدخل عصر الإنسانيات والحرية والعقل والعلوم والفنون. وكان الكتاب المقدس يترجم من اللاتينية إلى الفرنسية والإنكليزية والألمانية. وكانت مطبعة غوتنبرغ تظهر».

أما الدولة العثمانية، يقول أتابك، فكانت خارج كل ما يجري في أوروبا، ولم تشهد أي حركة تجديدية. والمطبعة لم تدخل إليها إلا في 1730. ومنعت ترجمة القرآن لكي يقرأ بالعربية فقط. ولم يترجم إلا بأمر من أتاتورك. وإذ ينتقد الكاتب طبيعة الاحتفالات الحالية يقول: «اليوم، ومن هذه اللوحة التاريخية، يمكن فهم إلى أين تريد السلطة السياسية أن تجرّ تركيا».

> **جاء الاحتفال هذه السنة رسمياً وكبيراً وشهد عروضاً بصرية على جدران «آيا صوفيا»**

غالبا ما كان يردد إردوغان نيّته إعادة «آيا صوفيا» لتكون جامعاً (الأناضول)

فلسطين

السعودية «تشتري» أوقاف القدس: فلتطبّق «صفقة القرن»!

في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير الماضي، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب «صفقة القرن»، التي تضمنت فرضاً للسيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن وأجزاء كبيرة من الضفة المحتلة بفترض أن تضمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفق الخطة، إلى بقيّة الأراضي المحتلة عام 1948. أمّا القدس، فمصيرها في الخطة لم يأتِ مغايراً عن الواقع الذي فرضته إسرائيل بالقوة منذ احتلالها عام 1967. وفي ما يخص إدارة الأماكن المقدسة وأوقافها، بدا لوهلة أنها خارج هذه «الطبخة». لكن صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية كشفت، أمس، عن «قناة سرية» تتفاوض عبرها السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة لتقاسم إدارة أوقاف المدينة، التي لا يزال يديرها الأردن.

الصحيفة ذكرت أنه قبل نحو شهر من إعلان الخطة الأميركية ـ الإسرائيلية بدأت الرياض مفاوضات سريّة مع تل أبيب مضمونها الحصول على دور فعال في القدس عبر تقاسم إدارة الأوقاف مع عمّان بضم مندوبين سعوديين إلى مجلس إدارة الأوقاف الإسلامية في الحرم القدسي، مضيفة أن هذه

> **غير الأردن رأيه بعدما نشطت تركيا في القدس بتسهيل من السلطة الفلسطينية**

المفاوضات توازت مع الإعداد للصفقة وإعلانها. ووصفت «يسرائيل هيوم» الاتصالات بـ«الحساسة والسرية»، موضحة أنها تجري «في ظل تعتيم، ويقودها فريق صغير من الدبلوماسيين ومسؤولون أمنيون رفيعو المستوى من إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية، وهي جزء من الاتصالات القائمة من أجل تطبيق صفقة القرن».

اللافت في ما ذكرته الصحيفة أن فكرة تقاسم إدارة الأوقاف «دفع بها الأردن نفسه»، والسبب كما نُقل عن «دبلوماسي سعودي رفيع» أن «المندوبين الفلسطينيين في مجلس الأوقاف سمحوا بموطئ قدم لمنظمات إسلامية تركية في الحرم، عبر جمعيات ضخت عبرها الحكومة التركية عشرات ملايين الدولارات، بإيعاز مباشر من الرئيس رجب طيب إردوغان». في البداية، عارض الأردن، الذي يتمتع بموجب الاتفاقات بمكانة خاصة في إدارة الأوقاف الإسلامية، أيّ تغيير في تركيبة إدارة المجلس، لكنه، وفق الدبلوماسي السعودي، «غيّر موقفه في أعقاب التدخلات التركية الكثيفة في القدس الشرقية عموماً، وفي الحرم خاصة». لذلك، فإن «الأردنيين وجهوا رسائل إلى إسرائيل والولايات المتحدة مفادها أن العائلة المالكة تبدي استعدادها لتليين موقفها من كل ما يتعلق بإشراك مندوبين سعوديين في مجلس الأوقاف».

أمّا الشرط الذي وضعته عمان لدخول المندوبين السعوديين، فهو وفق الدبلوماسي نفسه «عدم المس بمكانة الأردن في الحرم القدسي، وأن تضخ السعودية ملايين الدولارات كتبرعات للجمعيات الإسلامية التي تنشط في القدس الشرقية والحرم، وأن تمارس ضغوطاً دبلوماسية وسياسية من أجل طرد المنظمات التركية التي تنشط تحت رعاية فلسطينية».

في الإطار، نقلت الصحيفة العبرية عن «دبلوماسي عربي رفيع المستوى» أنه «لو سمح الأردنيون لتركيا بالعمل من دون قيود في المسجد الأقصى، لبقوا بعد بضع سنوات على الورق. هم الآن بحاجة إلى المال والتأثير السعودي من أجل لجم إردوغان». وأضاف: «لكل من إسرائيل والولايات المتحدة مصالح هنا، عبر رغبتهما في الحصول على التأييد السعودي من أجل دفع صفقة القرن وخطوة الضم، كما أن السعودية تجلب معها تأييد الإمارات والبحرين».

رغم أن «الدبلوماسي العربي» قال إن «من السابق لأوانه القول إن هذه الخطوة ستخرج إلى حيّز التنفيذ، فضلاً عن أن الدور السعودي في الأوقاف سيكون على شكل مراقبين، وبصورة لا تمس بمكانة الأردن، فما الضمانة ألا تفضي هذه الخطوة لاحقاً إلى تجريد الأردن من مكانته، ثم تحويل موطئ القدم السعودي إلى جذور راسخة في المدينة ترتكز عليها الرياض في كل عملية «بيع وشراء»، لتجريد الفلسطينيين من آخر ما تبقى لهم فيها؟

(الأخبار)

مُتحدث «قناة سرية، بين السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة لتقاسم إدارة الأوقاف (الأناضول)

لإعلاناتكم الرسمية
والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب خليل حسن معتوق بوكالته عن نايلة حسن معتوق لموكلها حسين محمد معتوق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 730 صير الغربية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حبيب عباس نحال شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3653 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين صبحي قرقماز بوكالته عن محمد خليل زيعور بصفته من ورثة وفيقه محمد حمدان لمورثها محمد داود حمدان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 185 حومين التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين محمد فحص لموكلته مريم محمد فحص شهادة قيد بدل ضائع للعقار 38 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حافظ احمد المحمد بوكالته عن حسن محمد محمد المشتري بدوره من نظميه محمد الحاج شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1063 عبا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب راشد احمد غندور لموكله علي احمد غندور شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3814 نبطية الفوقا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي عبد الحليم قانصو ورولى حسين الديراني شهادتي قيد بدل ضائع للعقار 2878 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمود امين حسن لموكله محمد احمد مغنيه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2372 جرجوع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عباس احمد زريق بصفته مشتري من البائعة حميده قاسم ضعون شهادة قيد بدل ضائع للعقار 249 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية

◄ إعلانات رسمية ►

طلب المحامي شوقي محمد شريم لموكله مختار محمد نعمه سند تمليك بدل ضائع للقسم 9 من العقار 3544 حبوش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب المحامي عمر ورور لموكله محمد جلال مرعي جمال سند تمليك بدل ضائع 812/12 B بخعون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان تقديم مبيد دلتامثرين 2.5 % ULV
لزوم وزارة الزراعة – مديرية الثروة الزراعية للعام 2020
الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه الثالث والعشرون من شهر حزيران 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الزراعة – مناقصة تلزيم تقديم مبيد دلتامثرين 2,5 % ULV للعام 2020.
- التأمين المؤقت: /9,000,000/ل.ل. فقط تسعة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة ديوان المديرية العامة للزراعة – مبنى وزارة الزراعة الكائن في منطقة بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، الطابق الثالث.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 510

إعلان تقديم مصائد وفرمونات ومواد جذب وقتل للحشرات وادوية زراعية لزوم وزارة الزراعة – مديرية الثروة الزراعية بطريقة المناقصة العمومية للعام 2020
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاربعاء الواقع فيه الرابع والعشرون من شهر حزيران 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الزراعة - مناقصة تقديم مصائد وفرمونات ومواد جذب وقتل للحشرات وادوية زراعية.
- التأمين المؤقت: لكل صنف تامين مؤقت محدد في المادة الثالثة من دفتر الشروط الخاص.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار، لكل صنف على حدة.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة ديوان المديرية العامة للزراعة – مبنى وزارة الزراعة.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 511

إعلان تلزيم شراء برامج وخدمات (Microsoft) لمدة ثلاث سنوات لزوم وزارة المالية
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاثنين الواقع فيه السادس من شهر تموز 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية – المديرية المالية العامة مناقصة تلزيم شراء برامج وخدمات (Microsoft) لمدة ثلاث سنوات.
- التأمين المؤقت: /40,000,000/ل.ل. فقط اربعون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة المالية – المديرية المالية العامة – المركز الإلكتروني – رياض الصلح - بيروت.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 514

إعلان تلزيم صيانة أجهزة التكييف في مباني وزارة المالية – كورنيش النهر
الساعة العاشرة والنصف من يوم الاثنين الواقع فيه السادس من شهر تموز 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية – مناقصة تلزيم صيانة أجهزة التكييف في مباني وزارة المالية – كورنيش النهر.
- التأمين المؤقت: فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير لكل مجموعة.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار لكل مجموعة على حدة (5 مجموعات).
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة الديوان – كورنيش النهر.
يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 515

إعلان تلزيم شراء رخص برامج Tenable لزوم المديرية المالية العامة – وزارة المالية
الساعة التاسعة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه الخامس والعشرون من شهر حزيران 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية – المديرية المالية العامة مناقصة تلزيم شراء رخص برامج Tenable.
- التأمين المؤقت: /10,000,000/ل.ل. فقط عشرة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة المالية – المديرية المالية العامة – المركز الإلكتروني – رياض الصلح - بيروت.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 517

إعلان تلزيم شراء أجهزة ورخص (Cisco routers .F5)
لزوم مديرية المالية العامة – وزارة المالية
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاثنين الواقع فيه التاسع والعشرون من شهر حزيران 2020، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية - مديرية المالية العامة مناقصة تلزيم شراء أجهزة ورخص (Cisco routers .F5).
- التأمين المؤقت: /5,000,000/ل.ل. فقط خمسة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة المالية – المديرية المالية العامة – المركز الإلكتروني – رياض الصلح - بيروت.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 518

إعلان تلزيم مشروع تعزيل وتنظيف وازالة التعديات وتقويم وتهذيب مجرى نهر الليطاني
(قسم رقم ثلاثة – من بحيرة القرعون وحتى المصب).
- التأمين المؤقت: فقط أربعون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار
- العارضون المقبولون: المتعهدون المصنفون وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الأولى فقط للأشغال المائية.
- طريقة التلزيم: تقديم اسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة الديوان – كورنيش النهر.
يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 521

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (9:30) تاريخ 2020/8/6 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد صحية وكهربائية ونجارة ومتمماتها وطرش ودهان. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/8/5.
بيروت في 2020/5/28
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 525

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (12:30) تاريخ 2020/6/29 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم البسة مختلفة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/6/26.
بيروت في 2020/5/28
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 525

إعلان عن مناقصة عمومية
الساعة (11:30) تاريخ 2020/8/5 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تصليح خزائن حديدية. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2020/8/4.
بيروت في 2020/5/28
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 525

إعلان رقم 1/11
تعلن وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة -عن إجراء استدراج عروض لتلزيم تامين قطع غيار لزوم صيانة المعلوماتية في المديرية العامة للزراعة – وزارة الزراعة بطريقة استدراج العروض للعام 2020، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2020/6/30 الساعة العاشرة.
يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.
بيروت في 2020/5/28
وزير الزراعة
عباس مرتضى
التكليف 527

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لإنشاء وتجهيز مجموعة شمسية إضافية جديدة بقدر 7MW على نهر بيروت Phase2 BRSS، موضوع استدراج العروض رقم ث‌د/9385 تاريخ 2018/9/25، لتصبح يوم الجمعة 2020/7/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 28 أيار 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 531

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/6/30 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ«شراء محركات لزوم مضخات مائية سطحية لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان» وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية ـ قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 534

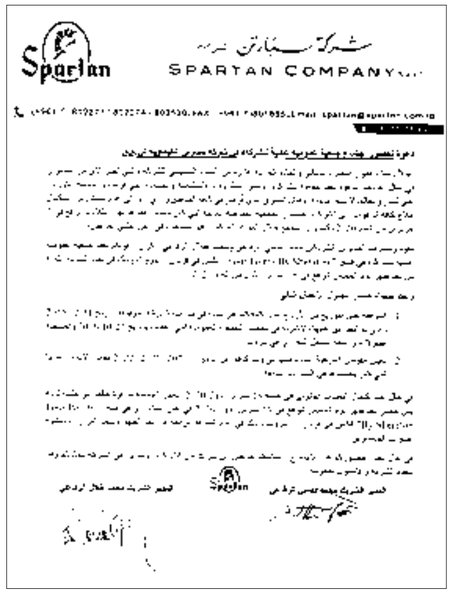
شركة سبارتن ش.م.م
SPARTAN COMPANY s.a.l.
Spartan

استراحة

كلمات متقاطعة 3461

أفقيا
1- فنان ونحّات لبناني راحل درس الفن في روما – 2- المتعذّر والغير مُمكن في أمور الحياة – 3- منطقة أثرية في اليمن كناية عن اطلال عاصمة الدولة الحميرية – صفة كل ما يصدر عن الوزير في الحكومة – 4- باب عظيم – فخر وتكبّر – 5- إدراك المشتهى والملائم في الأكل – رجوع من السفر – 6- طعم الحنظل – عاصمة اوروبية – ضمير متصل – 7- ما تساقط من الثلج على الأرض مبسوطاً رقيقاً بلغة العامة – شهر ميلادي – 8- سقي النبات – خلاف عسر – 9- حقّ فرد أو جهاز أو جماعة في تنظيم شؤونها الداخلية بحرّية مطلقة دون التأثر بعامل خارجي – 10- من الفنادق اللبنانية الشهيرة التي دُمرت خلال الحرب اللبنانية

عمودياً
1- اغنية للسيدة أم كلثوم – 2- صاحب وصديق – سال وجرى الدمع – حرف عطف – 3- راقصة غريبة معتزلة – نبعث بالغرض الى الشخص المقصود – 4- شرحت الدرس بتمعن – لوائي – 5- قادم – بحر روسي – حرف تحقيق – 6- اختلط عليه الأمر وأظهر له غير ما في نفسه – جواب الرفض – 7- جهة ومكان – أحرف متشابهة – للتفسير – 8- مدينة بريطانية – مدينة في مصر بمحافظة كفر الشيخ – 9- شرط في مباراة – حرف أبجدي – 10- ملكة مصر وابنة بطليموس الحادي عشر

حلول الشبكة السابقة
أفقيا
1- حسان دياب – 2- سوريا – كوري – 3- را – هند – غش – 4- ابن رشد – ابا – 5- روبي – بذل – 6- تقهر – مع – 7- 111 – يمحو – 8- يس – نرس – ران – 9- برج – ويستر – 10- كورونا – دبي

عمودياً
1- حس – أر – كيبك – 2- سوربون – سرو – 3- ارانب – جر – 4- ني – ريشان – 5- داهش – قارون – 6- ندبه – سبأ – 7- أكد – ذري – 8- بو – ال – مرتد – 9- رغب – محارب – 10- ميشال عون

sudoku 3461

		4	7			8		
				2		9	1	4
2	5	9				6		
5		7	3	8				
6		1				2		3
				1	4	5		9
	7					1	9	8
1	3	2		9				
		8			5	4		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3460

6	5	3	9	7	1	4	8	2
4	7	2	3	6	8	1	5	9
1	9	8	5	2	4	3	7	6
9	3	6	1	8	7	5	2	4
7	2	1	4	5	6	8	9	3
5	8	4	2	3	9	7	6	1
8	4	7	6	9	3	2	1	5
2	1	9	8	4	5	6	3	7
3	6	5	7	1	2	9	4	8

نتائج اللوتو اللبناني

1	13	23	24	27	28	14

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1811 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 1 - 13 - 23 - 24 - 27 - 28
الرقم الإضافي: 14
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 284,426,117 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 284,426,117 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 35,099,190 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 12 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,924,933 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 35,099,190 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 712 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 49,297 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 90,528,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11,316 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,941,589,229 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 0 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1811 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 25632
■ **الجائزة الأولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 25,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية: 0 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 5632.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 632.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 32.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1033
وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 869
● يومية أربعة: 9661
● يومية خمسة: 97601

مشاهير 3461

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج وممثل وسيناريست وأستاذ جامعي تشيكي (1932-2018). إشتهر بعد إخراجه فيلم «وطار فوق عش المجانين». نال جائزة اوسكار

10+3+5+8+2+6 = النبيل والعالي المنزلة ■ 11+4+1 = رقاد ■ 9+7+11 = قمر بالأجنبية

حل الشبكة العاطية: **عزيز جبر شياك**

إعداد
نعوم مسعود

#GeorgeFlyod

هناك دائماً ما يذكّر بالماضي في حالة الأفارقة الأميركيين. إذ أردنا أن نستعير كلمات الكاتب جيمس بالدوين، فإن التاريخ هو الحاضر، وغالباً لن تكون العودة إليه واستذكاره والمكوث إلا خياراً محتوماً بالنسبة إلى أبناء الجلد الأسود في أميركا. مثلاً، يمكن للتاريخ أن يتكرّر على شكل العبارة المختنقة إياها «لا أستطيع التنفّس» لكن بصوتين مختلفين: واحد لإريك غارنر، وآخر لجورج فلويد. قُتل الرجلان في الشارع على يد عناصر الشرطة البيض. ماتا اختناقاً، صوّرتهما عدسات المارّة من هواتفهم الذكية.

وتلت موتهما أعمال شغب ومظاهرات مستمرة اليوم. وبين الجريمتين، واصلت الأعمال الفنية، وموسيقى البوب الاحتجاج بطريقتها الخاصّة، مثل استعادتها الدائمة للإرث الفني الأفريقي الأميركي كسبيل آخر إلى كتابة تاريخ ظلّ محتلّاً من البيض. من جانب موسيقي، ليس انخراط الأغنية السياسية والنضالية مستجدّاً. تطلّقت الأكاديمية في الدراسات الأفريقية الأميركية دافني بروكس «العصر الذهبي لأغنية البوب الاحتجاجيّة» تزامناً مع حركة Black Lives Matter. الحركة التي انطلقت أولاً كهاشتاغ على وسائل التواصل الاجتماعي عام 2013 لدى مقتل ترايفون مارتن، تبلورت لاحقاً في أفكار سياسية وثقافية ترفع الصوت الأسود في العالم بتصدّرها وتوحيدها للحركات الاحتجاجية. تجد بروكس روابط كثيرة بين التجارب الموسيقية المعاصرة، وبين أربعة قرون من الاحتجاج والفني والادبي الأسود، منذ أغنية البلوز الأولى التي رافقت العبيد. حتى أغنيات الغوسبل ودعواتها للإله لم تكن إلا سعياً إلى التخلّص من الواقع الأميركي والنجاة منه. ولأن الماضي حاضر دائماً، فإن الأعمال الفنية والشعبية المعاصرة، ستظلّ سياسية بكلّ المعاني. خصوصاً في تناولها وتظهيرها للعرقية الحالية الكامنة في السجون الأميركية، والقتل السهل في الأحياء السوداء من قبل الشرطة، والصورة الأميركية البرّاقة في الإعلانات والسينما. لكن لدى هذه الإنتاجات الفنية صراع آخر، خصوصاً في مواجهتها للسوق الفنية والشركات التي تلهث خلف أعمال معقّمة سياسياً

روان عز الدين

عن الزنوجة والإقصاء والعنف الأبيض: تجـليات الاحتجاج في الأعمال المعاصرة

«أنا لست زنجيك»: جيمس بالدوين اليوم

● «لا أحد ممن كانوا يظهرون على الشاشة يشبه والدي»، هذه ملاحظة بديهية، يشير بها جيمس بالدوين إلى بداية الأفارقة الأميركيين، لدى رؤيتهم أبناء الجلد الأسود على كل الشاشات المحيطة. في فيلمه «أنا لست زنجيك» (2016)، ينطلق المخرج الهايتي راوول بيك من مقالة بالدوين الطويلة في كتابه غير المكتمل «تذكّر هذا البيت». صوت صامويل إل جاكسون يتلو علينا مقاطع من نصّه وأفكاره التي تذهب إلى ما وراء تيّارات السود المختلفة وأساليب النضال العنيفة والسلمية التي اختلفت بشأنها القيادات السوداء. يتنقّل الكاتب والروائي الأميركي في نصّه بين ذكرياته الشخصية عن اغتيال ثلاثة من قادة حركة الحقوق المدنية الأفرو أميركية: مالكوم إكس ومارتن لوثر كينغ ومديغار إيفرز. أهميّة الشريط تكمن في وضع كلمات بالدوين وتأملاته في سياق الجلجلة المعاصرة للأفارقة الأميركيين مع نظام الشرطة الحالي، إذ أنه يصلها بلقطات للمظاهرات الحديثة التي تلت حركة Black Lives Matter. كلماته الحادّة تُظهر الجانب الآخر من صورة أميركا البرّاقة وأفكارها القاتمة التي ما زالت تعزل ملايين الأرواح التي عمّرت وبنت أميركا. برفقة الصور التي أنتجتها الشاشة الأميركية خلال عقود، ومقتطفات من المقابلات، نستمع إلى رعب الهويّة السوداء في أميركا، تاريخها، تمثّلاتها على الشاشة البيضاء: «قصّة أميركا هي قصّة الزنوج في أميركا، وهي ليست قصّة فاتنة على أيّ حال»، يقول بالدوين.

بيونسيه وحركة «الفهود السود»

● شابات ونسوة سمراوات يندفعن إلى الملعب الرياضي، يرقصن وراء المغنية بيونسيه خلال عرضها السنوي Show Bowl. على رؤوسهن وشعورهن الأفريقية قبّعات تذكّر بإحدى أكثر اللحظات الحاسمة والراديكالية في التاريخ الأفرو أميركي، أي صعود حركة «الفهود السود» في الستينيات. في حفلتها الراقصة والاستعراضية، وجّهت بيونسيه تحيّة إلى المنظّمة المسلّحة السوداء في الذكرى الخمسين لإطلاقها وسط حركة الحقوق المدنية. تلك الحفلة الشهيرة كانت أكثر المواقف السياسية وضوحاً التي أدّتها بيونسيه، لكنها بالطبع لم تكن الأولى. تزامنت الحفلة مع إطلاق بيونسيه الأغنية الأولى من البومها «ليموناضة» (2016) وهي Formation. حوى الألبوم مواقف سياسية وجندرية وعرقيّة كثيرة. اليوم سياسي بامتياز في تجربة بيونسيه الطويلة، التي تعبّر عن كل ذلك خلف صورة جميلة ممتعة، وتجاريّة. في Formation، التي لا يمكن فصلها عن فيديو الأغنية، قدّمت بيونسيه تحيّة للأجساد السوداء في مواجهة الشرطة الأميركية، وخصوصاً أجساد النساء. تحتفي الأغنية أيضاً بثقافة نيو أورلينز السوداء وإرثها الموسيقي والأدبي، وبالقادة الراديكاليين مثل مالكوم إكس، وبجمال الأنوف الأفريقية، والبهارات الحارّة ذات الدلالة إلى المطبخ الأفريقي. مواقف اجتماعية واقتصادية وثقافيّة كثيرة، تمزّت فيها بيونسيه لا على الثقافة البيضاء في أميركا فحسب، بل على معايير السوق الفني وتفضيله لأعمال معقّمة سياسياً. هكذا لم يكن مستغرباً أن تدفع الثمن المباشر لخياراتها الفنية/ السياسية حين غاب اسمها عن «جوائز الغرامي» التي كان ألبومها قد رشّح إليها.

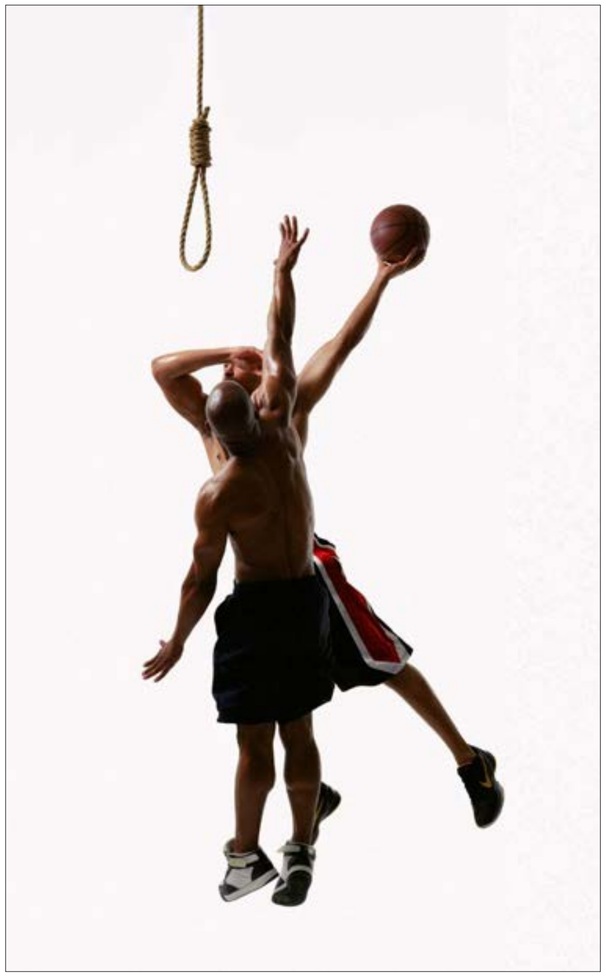

«فاكهة» هانك ويليس توماس

● لا يترك هانك ويليس توماس صورته نظيفة تماماً. الفنان الأفريقي الأميركي يضفي عليها عناصر كثيرة تنكأ زوايا وأحداث مظلمة من تاريخ البلاد. يبدّل بذكاء الإطار العام لصوره وتجهيزاته الفنيّة المستلهمة من لغة الإعلانات المثاليّة، وصور من الثقافة الشعبية في الأفلام الهوليوودية. هناك عناصر كثيرة تجعل من صوره مطابقة للافتات التسويق للسلع والأحذية الرياضية، لكنها ينزلها إلى الواقع بإضفاء مشنقة أو جنزير من تلك التي كانت تُربط بها أقدام وأرجل العبيد في حقول القطن. أعمال ويليس توماس، أشبه ببحث بصري مفاهيمي في تمثّلات الجسد الأسود وتطوّره في الثقافة البصريّة الأميركية. في مجموعته «فاكهة غريبة» يستعير عنوان الأغنية التي أدتها بيلي هوليداي بصوت حزين كتحية لجثث السود المعلّقة على شجر الجنوب الأميركي. يستعين بأجساد لاعبي كرة السلّة التي لا يمكن إلا أن تذكّرنا بالماركات الرياضية الشهيرة لنجوم الـ NBA السود الذين اقتحموا عالم تجارة الإعلانات مثل مايكل جوردان. الإعلانات هي إحدى الحالات المتطوّرة التي قبع فيها الجسد الأسود أخيراً، إذ تزامنت مع التغنّي المستجد بجماله في التسويق فحسب. هكذا يقدّم صوراً لقفزات الرياضية ولضربات كرة السلة، التي يحاول اللاعبون تسجيلها في مشنقة وليس في سلّة.

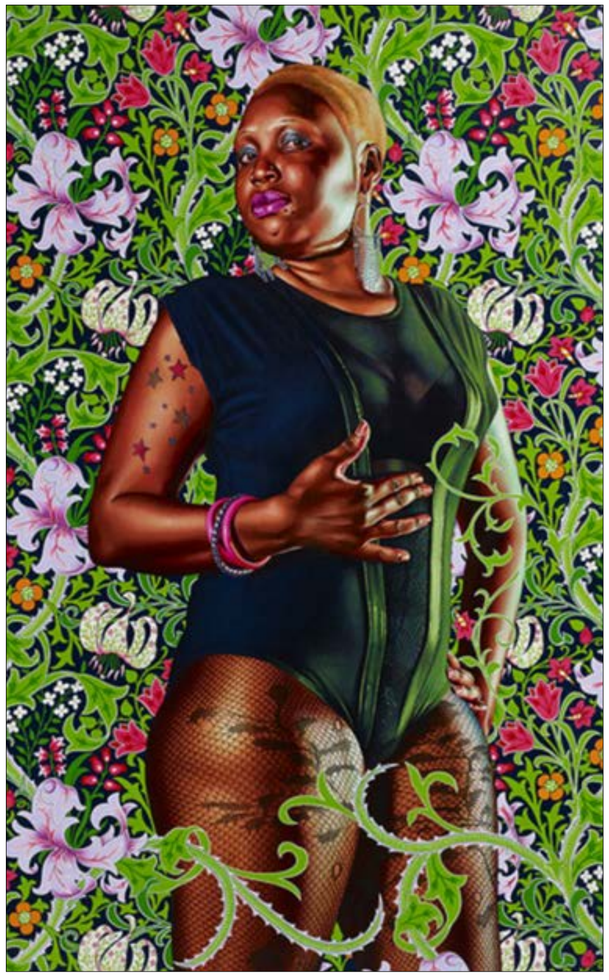

أيقونات الجمال الأسود لكيندي وايلي

● 0لا يتنازل الرسّام النيجيري الأميركي كيندي وايلي عن أيّ من السمات الجمالية للجسد الأسود. في بورتريهاته العملاقة للمشاهير السود في العالم، أو للشبان والشابات العاديين، يقدّم خطاباً سياسياً واضحاً يقلب فيه معايير الجمال والقوّة والصفات التي لطالما ارتبطت بالجسد الأبيض. رغم ابتعاده عن أي إشارات سياسية واضحة، فإن اشتغاله الجمالي البحت على الألوان الفاقعة والزخرفة في الخلفية والدقة في التأليف يجعل من لوحاته الأيقونية سياسية بامتياز. كأنه يحاول أن يحجز مطرحاً لجسد الأسود في الثقافة البصريّة العالمية.

هكذا يظهرَ الجسد الأنثوي والذكوري، الأرداف التي تعبّر عن كامل امتلائها في اللوحة، مغنّي الراب بثيابهم وأزيائهم، وبعض السياسيين مثل البورتريه الشهير لأول رئيس أميركي أسود باراك أوباما، بالإضافة إلى أناس عاديين يحوّلهم وايلي بريشته إلى قديسين وفرسان ومقاتلين في الصراعات المعاصرة.

«عندما يروننا»... سيرة موجزة للقضاء

● بدلاً من القتل، تتوقّف المخرجة الأميركية آفا دوفيناي عند السجن كمصير محتّم للسود الذين تكتظّ السجون الأميركيّة بأجسادهم. الأمر يتجاوز نظام الشرطة وحده، ويشمل النظام القضائي، خصوصاً في بعض الولايات الأميركية التي تعلن انحيازاً عرقياً بلا مواربة. مسلسل «عندما يروننا» الذي عُرض على نتفليكس السنة الماضية، يستعيد حادثة سنترال بارك نهاية الثمانينيات، بعد ثلاثة عقود على حدوثها. الحادثة ليست تفصيلاً في التاريخ الأميركي، لكنها تصلح لأن تروى كحكاية شعبية أميركية حديثة. أبطالها حقيقيون ومعظمهم لم يكن قد تجاوز الثامنة عشر من عمره حين وجد نفسه ذات ليلة متّهماً باغتصاب الشابة البيضاء تريشا ميلي في حديقة سنترال بارك في نيويورك. تقدم دوفيناي بورتريهاً شخصياً لخمسة شبان أفارقة أميركيين ومكسيكيين. نرى كيف تبدّلت حياتهم، وكيف جُرّموا واعتقلوا ليتبيّن بعد سنوات أن التهم باطلة، حين اعترف المجرم الحقيقي بجريمته بعد مرور سنوات. كلّ الوقائع حقيقية في الشريط، منها حضور رئيسة قسم الجرائم الجنسية في شرطة نيويورك السابقة ليندا فيرستين التي أصرّت على تلفيق التهم للشبان بعد احتجازهم (رفعت فيرستين دعوى قضائية على المخرجة والكاتبة ونتفليكس). اللافت في مسلسل دوفيناي القصير هو إشاراته المتكرّرة إلى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يغذّي الشعور بالخوف لدى الأفارقة الأميركيين. الخوف الذي دفع بعائلة أحد المتهمين إلى إجباره على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها، خوفاً من أن يفقد الأب عمله. رغم كلّ النجاح الذي حقّقه العمل في التمثيل والإخراج والسيناريو الذي يظهّر رواية الشبان التي غيبها القضاء الأميركي طويلاً، إلا أن المسلسل تم تجاهله تماماً في حفلة جوائز الغولدن غلوب.

مستودع العنف والرصاص

● في «هذه هي أميركا» (This is America)، قدّم الممثّل والمغنّي الأميركي تشايلديش غامبينو (دونالد غلوفر) استعارة قاتمة عن أميركا، تمثّل في فيديو الأغنية المكثّفة. حملت الأغنية خطاباً سياسياً فجّاً، من دون التنازل عن الجمالية البصريّة للعمل. فيديو الأغنية يقدّم الجسد الأسود في مواضع ومراحل مختلفة، منها ما يتقاطع مع تنميطات الميديا عن أصحاب الجلد الأسود واستعدادهم المتواصل للرقص وتقديم الفرح. غير أن الموقع الذي تركّز عليه الأغنية هو الجسد بوصفه هدفاً ثابتاً لرصاص الشرطة الأميركية. تقدّم الأغنية، صورة جميلة وراقصة، تخفي أجواء أوكاليبتية وترميزات إلى أزمان عدّة في أميركا: العنف، الشغب، سيارات الشرطة، أحصنة تجتاح الفضاء الصناعي حيث صوّر العمل، تفجيرات الكنائس السوداء منتصف القرن الماضي، المخدرات، قوانين جيم كرو. يتنقّل الجسد الأسود بين الرقص والموت، من خلال إحالات إلى رموز ثقافية عدّة منها مايكل جاكسون، والرقصات الأفريقية التي يؤديها غلوفر برفقة فتيات وصبية بثياب مدرسية وتاتي كفواصل بين مشاهد القتل السهلة والمباشرة في الشريط.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 2 حزيران 2020 العدد 4063

صورة وخبر

لا يقتصر الغضب من مقتل الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد على يد شرطيين بيض في مينيابوليس على الشوارع الأميركية، إذ عمّت الاحتجاجات مدناً حول العالم وإن بطرق مختلفة. في برشلونة مثلاً، زيّن الفنان الإيطالي سلفاتوري بينينتيندي، المعروف بـ TVBOY، أحد الجدران ببوستر يصوّر فلويد كملاك مع أجنحة، يحمل بيده رسالة مناهضة للعنصرية على شكل إشارة مرور. (باو بارينا ـ أف ب)

«الأرض بعين القلب»: عرض إلكتروني في «يوم البيئة»

منذ عام 1972، يحتفل العالم في الخامس من حزيران (يونيو) من كل عام بـ «يوم البيئة العالمي». وفي عام 2020، تدعو السفارة الكندية في بيروت، يوم الجمعة المقبل، إلى حضور عرض إلكتروني للفيلم الوثائقي La Terre vue du coeur (إخراج الكندية يولاند كادران ـ روسينيول/ 91 د) الصادر عام 2018.

متوجّهاً إلى الأجيال الجديدة، يشجّع هذا العمل الجميع على الانخراط في الجهود الحثيثة الرامية إلى وقف التغيّر المناخي الذي يهدّد مستقبل الأرض، عبر مشاركة مجموعة من العلماء البارزين، على رأسهم عالمة الفيزياء الفلكية هوبير ريفز (الصورة). سيكون الشريط متوافراً للمشاهدة مجاناً على مدى أربع ساعات اعتباراً من الساعة السادسة مساءً عبر رابط يُنشر على صفحة الناشط على فايسبوك في اليوم نفسه. ونظراً إلى محدودية الأماكن، يتعيّن على الراغبين الحجز مسبقاً عبر الضغط على خاصية Reserve a space.

عرض فيلم La Terre vue du coeur: الجمعة 5 حزيران ـ بدءاً من الساعة السادسة مساءً ـ صفحة النشاط على فايسبوك (متوافرة على موقعنا)

تلفزيون لبنان تابع: نصيحة لمعالي الوزيرة

تلقّت وزيرة الإعلام، منال عبد الصمد (الصورة)، نصيحة رئاسية بالإسراع في البتّ في الترشيحات لمنصب رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان، واختيار الأسماء الثلاثة الأفضل من بينها وتقديمها إلى رئيس الجمهورية ميشال عون ليختار أحدها كما هو مقرّر، قبل إكمال جولتها على القيادات السياسية لاستكمال أسماء الأعضاء. وسبب النصيحة أنّ الفرصة الآن مؤاتية لإمرار التعيينات ضمن الأخرى المحكي عنها منذ شهر تقريباً، خصوصاً أنّ تأجيلها قد يضعها مجدّداً في المجهول، كما حصل مراراً في السنوات السابقة. وفي المعلومات أنّ هناك شخصاً من أبرز المرشّحين يحظى بتقدير عون، ويُعتقد أنّه سيكون رئيس مجلس الإدارة. وعُلم أنّ عبد الصمد ستعمل بالنصيحة.

دانا برقاوي: تاريخ فلسطين بالذهب!

تلجأ الفنانة الأردنية دانا برقاوي إلى أوراق مذهّبة وخيوط ملوّنة لإضفاء بعض البهجة على صور فلسطينية تاريخية بالأبيض والأسود من مطلع القرن العشرين. بعد عثورها على عشرات الصور في ملف على الإنترنت لمكتبة الكونغرس تظهر الحياة اليومية للفلسطينيين بين عامي 1890 و1948، أطلقت الصبية البالغة 30 عاماً مشروعها بهدف تعريف الجيل الجديد بالتاريخ والثقافة اللذين تمثلهما هذه اللقطات. قالت دانا في تصريحات صحافية: «اخترت الصور التي تُظهر أشخاصاً لأوصل فكرتي». تعكس هذه الصور الحياة اليومية للفلسطينيين في تلك الحقبة المهدّدة بالنسيان، فيما يسلّط بعضها الضوء مثلاً على نساء يحملن جرار الماء ورجالاً يجمعون البرتقال. وتستخدم برقاوي الألوان والرقائق المذهّبة والخيوط الملوّنة في صنع قطعها الفنية، فيما تستلهم الأزياء الفلسطينية من فنّ التطريز وأثواب النساء الفلسطينيات في مختلف المناطق: «من المهم أن أرى كيف يمكنني إضفاء العصرية على الأمور التقليدية لمخاطبة الأجيال الجديدة والمهتمين».

شملت المجموعة الأولى سبع قطع، وضمت الأخيرة عشر قطع. علماً بأنّ بعضها معروض حالياً في متحف شعب فلسطين في واشنطن.